مؤتمر العمل العربي
الدورة الحادية والخمسون

القاهرة، جمهورية مصر العربية | 19 - 26 إبريل / نيسان 2025

البند التاسع

العناقيد الاقتصادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة

الموضوع	رقم الصفحة
تقـــديم	**5**
مـــقـــدمـــة عـــامّـــة	**7**
المحور الأول : الإطار النظري للعناقيد الاقتصادية	**10**
1- المكونات الرئيسية للعناقيد الاقتصادية	**11**
2- أنواع العناقيد الاقتصادية	**12**
المحور الثاني: الوضع الراهن للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية	**14**
1- أبرز المؤشرات الاقتصادية الكمية للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية	**14**
2- هيكل العنقود والنظام البيئي	**20**
3- التوزيع الجغرافي للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية	**20**
4- التوزيع القطاعي للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية	**22**
المحور الثالث : تأثيرات العناقيد على التنمية الاقتصادية المستدامة	**27**
1- أوجه التأثيرات الاقتصادية للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية	**28**
2- العناقيد الاقتصادية آلية لتمكين المرأة	**33**
المحور الرابع : بناء وتطوير العناقيد الاقتصادية: التحديات والآفاق المستقبلية	**36**
1- مراحل إنشاء و تطوير العنقود	**36**
2- التحديات	**38**
3- السياسات المقترحة	**38**
4- دور أطراف الإنتاج في النهوض بالعناقيد الاقتصادية العربية	**42**
الخـــاتـــمـــة	**45**
الـــتـــوصـــيـــات	**47**
قـــائـــمـــة الـــمـــراجـــع	**49**

تقديم

أولاً: أصـــدر مؤتمر العمل العربي في دورته العادية (50) لعام 2024 (بغداد، أبريل / نيســـان2024)، القرار رقم "1764 " بشـــأن تحديد جدول أعمال الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي لعام 2025، حيث تم إدراج بند فني ضـــمن جدول أعمال هذه الدورة بعنوان **" العناقيد الاقتصادية مدخل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة".**

ثانياً: في ظل التحولات الاقتصـــادية العالمية المتســـارعة، أصـــبح تبني اســـتراتيجيات مبتكرة لتعزيز التنمية المســـتدامة ضـــرورة ملحة ومن بين الاســـتراتيجيات الفعّالة التي أثبتت نجاحها على المســـتوى العالمي، يبرز مفهوم العناقيد الاقتصـــادية كآلية لدفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنويع الإنتاجي وتعزيز التنافسية الإقليمية والدولية.

ثالثاً: يأتي إعداد هذا البند ليعكس التزام منظمة العمل العربية بدعم الدول العربية في اعتماد ســـياســـات تنموية متكاملة، وبهدف تقديم رؤية شـــاملة حول كيفية اســـتثمار الإمكانات الاقتصادية في المنطقة العربية بشكل تكاملي، بما يعزز قدرتها التنافسية ويحقق أهداف التنمية المستدامة في ظل بيئة اقتصادية عالمية متغيرة.

رابعاً: تنفيذا لقرار المؤتمر، قـام مكتـب العمـل العربي بـإعـداد وثيقـة هذا البنـد **" العنـاقيـد الاقتصـــادية مدخل اســـتراتيجي لتحقيق التنمية المســـتدامة "**، الذي يناقش **من خلال محاوره الأربعة مفهوم العناقيد الاقتصـــادية** ودورها في تعزيز النمو الاقتصـــادي والتنافســية، ويســتكشــف **واقع العناقيد الاقتصــادية في الدول العربية** من خلال تحليل الوضـــع الحالي والتحديات التي تواجه تطويرها، كما يســـتعرض تأثيرات العناقيد على التنمية الاقتصـــادية المســـتدامة، ويقدم توصـــيات لتعزيز التكامل الاقتصـــادي العربي، ودور أطراف الإنتاج الثلاثة للنهوض بالعناقيد الاقتصادية العربية.

خامســاً : يُعَدُّ تبني نموذج العناقيد الاقتصـــادية خطوة اســـتراتيجية لتنويع الاقتصـــادات العربية، حيث يتيح إنشـــاء عناقيد في قطاعات رئيســـية مثل التكنولوجيا والصـــناعات التحويلية والطاقة، فرصـــة لجذب الاســـتثمارات المحلية والدولية وتعزيز نمو الشـــركات الناشـــئة، وخلق بيئة اقتصـــادية ديناميكية تدعم الابتكار والتنمية المســـتدامة. وتكمن أهمية العناقيد الاقتصـــادية في قدرتها على تعزيز التكامل الاقتصـــادي العربي،فمن خلال التعاون بين الدول العربية في إنشـــاء عناقيد مشـــتركة، يمكن تحقيق تكامل اقتصـــادي يســـهم في اســـتكشـــاف واســـتثمار الموارد المتاحة، وتحقيق التوازن الإقليمي، وزيادة الصـــادرات،

وخفض معدلات الفقر والبطالة وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية على المستوى الإقليمي والدولي.

سادساً : إن منظمة العمل العربية تضع اليوم هذا البند الفني الهام أمام أطراف الإنتاج الثلاثة المشاركين في الدورة (51) لمؤتمر العمل العربي، آملين أن تسهم نقاشاتكم ومداولاتكم في تقديم رؤى عملية واستراتيجيات مبتكرة لدعم صانعي السياسات الاقتصادية، وتعزيز دور العناقيد الاقتصادية كخطوة نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في منطقتنا العربية.

سابعاً : الأمر معروض على المؤتمر الموقر لاتخاذ ما يراه مناسبا في هذا الشأن.

فايز علي المطيري

المدير العام

مقدمة عامة :

برز مفهوم العناقيد الاقتصادية في أواخر التسعينيات من القرن الماضي ، كحجر زاوية أساسي في العديد من استراتيجيات التنمية الاقتصادية الحديثة، وتعرف العناقيد الاقتصادية بأنها تكتلات جغرافية لعدد من الشركات المترابطة في أنماطها الإنتاجية، إضافة إلى ترابطها مع عدد من الموردين ومقدمي الخدمة في الأعمال المرتبطة بالنشاط الأساسي. فالمنافسة ليست فقط هي الهدف ،بل إن التعاون والعلاقة التكاملية فيما بينها يخلق نمطاً إنتاجياً يُحفّز على الابتكار والنمو وتحسين الإنتاجية، وهذه العملية بطبيعة الحال لا يمكن اغفالها كسبيل لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان العربية، لأنها توفّر إطاراً مهمّاً لتنويع اقتصادات تلك الدول ولتعزيز قدراتها التنافسية وبخاصة في منطقة تعتمد وبشكل أساسي على الموارد الطبيعية والمواد الخام فقط.

لقد أكتسب مفهوم العناقيد الاقتصادية أهمية متزايدة بعد كتابات مايكل بورتر (1990) حول استراتيجيات الميزة التنافسية للدول والذي قدّم خلالها آراء مختلفة تدعم فكرة أنه يمكن للعناقيد الاقتصادية أن تدعم الانتاجية والابتكار على المدى الطويل، إذ توفّر هذه العناقيد عدداً من المزايا التي تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي للدول من خلال الصناعات والشركات والمؤسسات العاملة في مجالات اقتصادية وصناعية مرتبطة ببعضها البعض بحيث تسمح هذه العناقيد بانتقال المعرفة **أولاً** وتسهيل تبادل الأفكار والمعلومات وأفضل الممارسات في الإنتاج والتصنيع **ثانيا** هذا إضافة إلى دورها في تبادل الخبرات من عمال وكفاءات متنوعة بين هذه الصناعات.

يتعدّى مفهوم العنقود الاقتصادي إلى ما هو أبعد من مجرد ارتباطات تكاملية بين الصناعات، إذ يوفّر العنقود فوائد أخرى يمكن أن تجنيها الشركات من خلال تركّز موقعها بالقرب من بعضها البعض الأمر الذي يعزّز روابط نشطة وترابطات بين تلك الشركات والمؤسسات ، حيث يمكن أن تتخذ هذه الروابط أشكالًا مختلفة، منها طبيعة العلاقة بين المشتري والمورّد، والتكتلات العمالية بين هذه الشركات، والآثار غير المباشرة لإمكانية انتقال المعرفة، إضافة إلى التقنيات الإنتاجية المشتركة.

تكون العناقيد الاقتصادية عادة بطبيعتها ذاتية التعزيز، إذ تدعم عملية نمو وتطور مجموعة الصناعات المكونة لها والتوسع من خلال جذب المزيد من الشركات والمهارات ذات العلاقة بهذه العناقيد، وهذا بدوره يؤدي إلى ما يُعرف بالتطوّر الذاتي للصناعات التابعة لهذه العناقيد. ولتأكيد ذلك يمكن التفكير في هذه الأهمية بالنسبة للدول العربية من خلال استعراض التطور الذي حصل في العناقيد الاقتصادية في قطاع التكنولوجيا في بعض الدول العربية، إذ لم يجذب التطوّر التكنولوجي للعناقيد، شركات التكنولوجيا الدولية فقط بل حفّز أيضاً نمو الشركات الناشئة

المحلية والخدمات اللوجستية المرتبطة بها، الأمر الذي يحتّم ايجاد بيئة عمل مستمرة في التوسع والتطوّر وصولاً إلى دورة ذاتية التوسّع.

ويُشير مصطلح العناقيد الاقتصادية بشكل أساسي إلى أي عنقود أو مجموعة من الدول أو المناطق الاقتصادية التي تشترك وتتعاون وتتفاعل مع بعضها البعض في أنماط الصناعات والأعمال والتبادلات التجارية ، إذ يتم بناء وتشكيل العناقيد الاقتصادية عادةً استناداً إلى مجموعة من العوامل، أبرزها المصالح المشتركة للدول المشاركة إضافة إلى الأهداف الاقتصادية المشتركة. إنّ الهدف الأساسي من بناء هذه العناقيد الاقتصادية هو تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة إضافة إلى تحسين البيئة التجارية والاستثمارية في تلك الدول ويتم ذلك من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية والتنظيمية، وتعزيز التجارة والاستثمار المشترك، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التعاون التقني والابتكار.

ويُعطي نموذج "بورتر" إطاراً مفاهيمياً واضحاً حول الميزة التنافسية للدول والعناقيد الاقتصادية، حيث يحدد النموذج أربعة عوامل رئيسية تتوزّع كالآتي : **بيئة العمل** والتي تشمل العمالة الماهرة والبنية التحتية، **وعوامل الطلب** التي تشمل محددات الطلب على السلع والخدمات التي يقدمها العنقود **وعوامل الصناعات المرتبطة** بروابط أمامية وخلفية بالعنقود نفسه، إضافة إلى **استراتيجية وهيكلية الصناعات**، كما وتعتبر المؤسسات التعليمية والبحثية أحد أهم عوامل دعم نمو وتطوّر العناقيد الاقتصادية، حيث تساهم في خلق المعرفة وتطوير انتاجية القوى العاملة، فالتركيز على هذه العوامل من شأنه أن يعزّز الفهم الواضح لآلية عمل ودورة حياة هذه العناقيد الاقتصادية.

ترتبط دورة حياة العناقيد الاقتصادية بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية المستدامة، إذ تمر العناقيد وما تحتويها من صناعات بمراحل النشأة والظهور ثم النمو والنضج وربما الانحدار ثم التجديد والتوسّع. إنّ فهم كل هذه المراحل مهم لصانعي السياسات بخاصة في الدول التي تخطط للتركيز على هذه العناقيد في سياساتها التنموية الاقتصادية. ويتطلّب هذا التخطيط سياسات اقتصادية قابلة وبشكل كبير للتكيّف ، وداعمة للعناقيد الاقتصادية ومحفزة لها في مراحلها المختلفة بما يتواءم والظروف الاقتصادية العالمية والمتغيرّة.

ومع تطوّر آليات عمل العناقيد الاقتصـــادية خلال الســـنوات الأخيرة، برزت الحاجة إلى التركيز على مفهوم التخصـــص الذكي في العناقيد، ما يعني إن التركيز يجب أن ينصـــبّ أولاً على نقاط القوة والمزايا التنافســـية للعناقيد بدلاً من محاولة تكرار ونســـخ العناقيد الناجحة من أماكن أخرى. إنّ فهم الجوانب المختلفة لنظرية العناقيد الاقتصـــادية وتطوّراتها الحديثة، تتمثل

في آليتي عمل العنقود وفي التخصّـــص الذكي اللذان يقدمان رؤى أكثر وضـــوحاً لصـــانعي السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية وبخاصة في الدول العربية.

ويكمن التحدّي الناتج عن تطبيق نظرية العناقيد في تكييف هذه المفاهيم والمبادئ مع سياقات اقتصادات الدول العربية بما يكفل تحقيق التوازن بين الحاجة إلى القدرة التنافسية العالمية وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية للدول العربية.

ويهدف هذا البند إلى تقديم أرضية واضحة لأهمية العناقيد الاقتصادية للدول العربية من خلال تحليل الوضع الراهن لعدد من العناقيد الناجحة والممتدة في عدد من الدول العربية، بالإضافة إلى اقتراح لأهم السياسات في سوق العمل لضمان تعزيز تطوّر العناقيد الاقتصادية وتعظيم المنفعة منها.

المحور الأول

الإطار النظري للعناقيد الاقتصادية

تستمد مسألة العناقيد الاقتصادية جذورها من مفاهيم متنوعة في النظريات الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك نظرية ألفرد مارشال حول المناطق الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر. إلا أنّ البدايات الأهم كانت عند مايكل بورتر في تسعينيات القرن الماضي والذي ساهم في وضع مفهوم العناقيد الاقتصادية في مقدمة استراتيجيات التنمية الاقتصادية للدول. عرّف بورتر (1998) العناقيد الاقتصادية بأنّها " تركّزات جغرافية للصناعات والشركات والمؤسسات المرتبطة في نشاط إنتاجي معين". يُظهر هذا التعريف الأساس لفهم جديد للقدرة التنافسية للدول وعلاقة ذلك بالتنمية الاقتصادية، فالشركات بمفردها لا تستطيع تحقيق ذلك بل إنّ العناقيد هي من تقوم بذلك.

ترتكز الأسس النظرية للعناقيد الاقتصادية على عدّة مفاهيم اقتصادية، أولها اقتصاد التكتّل وفقاً لكروجمان (1991) والذي يعني التركّز المكاني للأنشطة الاقتصادية والذي يلعب دوراً في تحسين الإنتاجية من خلال الاعتماد على البنية التحتية المشتركة، وتجميع الأسواق ومشاركة المعرفة في حين يأتي المفهوم الآخر من نظرية النمو الداخلي والتي طوّرها رومر (1990) والتي ركّزت على دور تراكم المعرفة والابتكار في دفع عجلة النمو الاقتصادي وهي عملية عادة ما تُعظّم الفائدة منها إذا ما كانت الصناعات في صورة عناقيد اقتصادية.

في حين كان لربط تأثير العناقيد الاقتصادية على التنمية الاقتصادية مجالاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية، إذ أشار ديلجادو وبورتر وستيرن (2014) إلى أنّ الصناعات المشاركة في عناقيد اقتصادية قوية، عادة ما تشهد نمواً أعلى وتوسعاً أكبر في تكوين الأعمال الجديدة. فالشركات الناشئة تجد بيئة مناسبة لها في العناقيد للبقاء والنمو وذلك من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه العناقيد في تعزيز ريادة الأعمال والابتكار واللذان يعتبران المحرّكان الأساسيان اليوم للتنمية الاقتصادية المستدامة. إذ يمكن للعناقيد الاقتصادية أن تساهم بشكل مهم في ركائز التنمية المستدامة الثلاث، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تساهم في تعزيز الإنتاجية والابتكار وصولاً إلى زيادة القدرة التنافسية والنمو على المستوى الاقتصادي، إضافة إلى المساهمة في إحداث فرص عمل ذات جودة ومهارات عالية ، في حين تسهّل العناقيد الاقتصادية عملية الاعتماد على الممارسات المستدامة من خلال تبادل المعرفة والابتكار على المستوى البيئي،(كوك ، 2016).

1- المكونات الرئيسية للعناقيد الاقتصادية:

من المعلوم أنّ العناقيد الاقتصادية هي شبكة معقّدة من الترابطات بين عدد من اللاعبين الأساسيين في سوق أي سلعة أو خدمة، لذلك لابدّ أولاً من فهم أهم المكونات المرتبطة بمثل هذه العناقيد، ولعّل أهمها الآتي:

❖ الشركات الأساسية:

وهي المشغلة الرئيسية لصناعة العنقود، وهي غالباً ما تشكّل الأساس في جذب المورّدين والأعمال المرتبطة بهذا النشاط.

❖ المورّدون المتخصّصون:

وهي الشركات التي ترتبط بروابط خلفية بعمل العنقود وتوفّر مدخلات وخدمات ومكوّنات متخصّصة لتلبية احتياجات العنقود المحدّد. وهؤلاء هم من يلعبون الدور الأبرز في تعزيز القدرة التنافسية للعنقود من خلال المساهمة في خفض التكاليف وتحسين الجودة.

❖ المؤسسات الداعمة:

وهي المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية ومراكز التدريب المهني وكل مؤسسة تدعم النشاط الإنتاجي للعنقود، إذ تلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في تعزيز وتوسيع المعرفة وتنمية المهارات داخل العنقود.

❖ عناقيد العمالة الماهرة:

وهي تكتلات تتميز بتركّز العمال المتخصصين بشكل منظّم وبما يخلق وفرة في العمالة الماهرة وسهولة الوصول والاستفادة منها.

❖ البُنية التحتية:

والمقصود هنا، البنية التحتية بنوعيها المادي والرقمي، إذ تعتبر مرافق النقل والخدمات العامة من أساسيات نجاح واستمرار عمل العناقيد الاقتصادية، إضافة إلى البنية التحتية الرقمية والتي باتت اليوم الأساس في توسعّ الشركات في مختلف مجالاتها.

❖ البُنية التشريعية:

وتشمل الأُطر التشريعية التي تحكم النشاط الاقتصادي وهي مسؤولية الحكومات، إذ تدعم هذه التشريعات واللوائح والسياسات تطوير العناقيد وقدرتها التنافسية مع ضرورة وجود مرونة واضحة في هذه الأطر تتكيف مع المتغيرات الدولية في بيئة الأعمال.

وفي هذا المقام يؤكّد العديد من الاقتصاديين كأمثال كيتلز (2017) على أن الآلية الناجحة لعمل العناقيد الاقتصادية لا تكمن فقط في وجود وتوفّر كافة هذه المكونّات فحسب، بل لابدّ من خلق تفاعلات ديناميكية بينها تؤدي إلى دورة ذاتية التطورّ من الابتكار وتحسين للقدرة التنافسية للعنقود.

2- أنواع العناقيد الاقتصادية

يُمكن تصنيف العناقيد الاقتصادية بطرق مختلفة بحسب طبيعتها المختلفة وعمليات تكوينها كما يلي:

❖ العناقيد الأفقية والرأسية:

حيث تتكوّن العناقيد الأفقية من مجموعة شركات تنتج سلعاً أو خدمات متشابهة وتتنافس فيما بينها، في حين تشمل العناقيد الرأسية شركات تعمل وتُشغّل في مراحل مختلفة من مراحل سلاسل الإنتاج. (ماسكيل، 2001)

❖ العناقيد الصناعية:

وهي تلك العناقيد التي تشمل شركات تشغّل في الأنشطة التصنيعية المرتبطة ببعضها البعض وغالباً ما تتميز هذه الأنشطة بوجود موردين متخصصين وصناعات داعمة (شميتز ونادفي ، 1999)

الشكل البياني رقم (1): العناصر الرئيسية المكونة لمصطلح العنقود الصناعي.

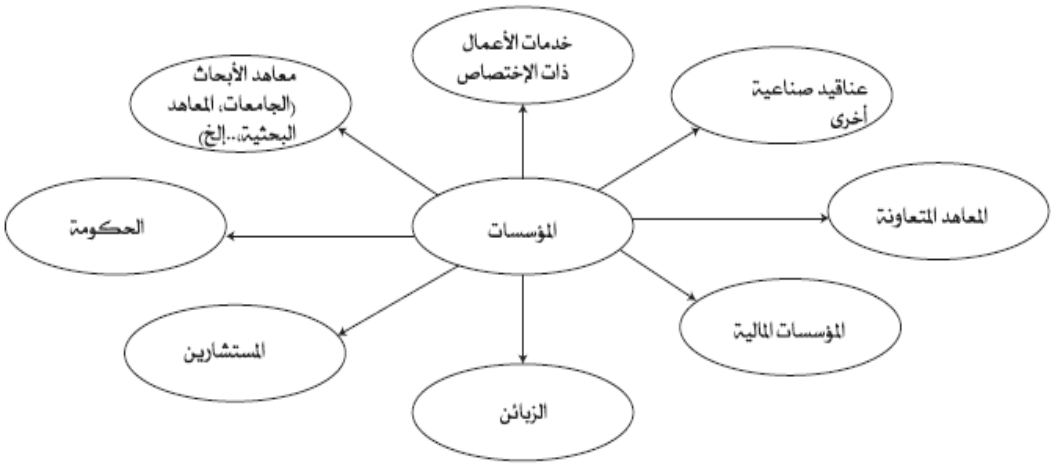

Source : Institut de la statistique du Québec, Méthode de qualification des grappes industrielles québécoises, Science, technologie et innovation, Québec, 2008,p:59.

❖ **العناقيد كثيفة المعرفة:**

وهي العناقيد التي تتمتّع بمستوى عالٍ من أنشطة البحث والتطوير والابتكار، وغالباً ما تتمركز في موقعها حول الجامعات ومراكز البحث العلمي. (كوك، 2002)

❖ **العناقيد العفوية والعناقيد الموجّهة بالسياسات:**

تنشأ ما يمكن تسميته بالعناقيد العفوية بشكل طبيعي نتيجة الوفورات والمزايا الطبيعية لنشاط اقتصادي معين أو لظروف تاريخية أوجدت هذا العنقود، في حين تأتي العناقيد الموجّهة بالسياسات كنتيجة لمبادرات وتدخّل حكومي ساهمت في ايجاد العنقود (فرومهولد-آيزبيث و آيزبيث ، 2005)

❖ **العناقيد القائمة على الخدمات:**

وهي تلك العناقيد التي تتركّز في صناعة خدماتية محددة الخدمات المالية أو السياحة أو غيرها من الخدمات (شابين وآخرون، 2010)

❖ **العناقيد القائمة على الموارد:**

وعادة ما تتشكّل حول استخراج ومعالجة الموارد الطبيعية في مكان ما، وعادة ما تكون في بلدان الدول النامية (أرياس وآخرون، 2012).

إنّ كل هذه الأنواع والتصنيفات من العناقيد الاقتصادية هي وسيلة لفهم الأدوار التي يمكن أن تلعبها هذه العناقيد في التنمية الاقتصادية المستدامة، فعلى سبيل المثال قد تساهم العناقيد الاقتصادية القائمة على المعرفة بشكل أكبر في توسيع الابتكار وخلق الوظائف ذات المهارات العالية، بينما تركّز العناقيد الاقتصادية القائمة على الموارد على الإدارة الكفؤة والمستدامة للموارد ، ولذلك فإنّ فهم الأسس النظرية والتصنيفات المتنوعة للعناقيد الاقتصادية هو حجر الأساس في معرفة كيفية توجيه العناقيد الاقتصادية كأداة لتحقيق الأهداف التنموية، إذ يوفّر هذا الفهم إطاراً لتحليل الهياكل الاقتصادية للدول لتحديد فرص التكتلات المُحتملة وتصميم التشريعات لتعزيز إنشاء وتطوير العناقيد الاقتصادية وصولاً إلى رفع قدرتها التنافسية.

المحور الثاني

الوضع الراهن للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية

بالرغم من أنّ العناقيد الاقتصادية تمثل محرّكا حيويا ومهما للتنمية والتنويع الاقتصادي في العديد من دول العالم، إلا أنّ هناك تفاوتاً كبيراً في استراتيجيات التنمية القائمة على العناقيد الاقتصادية بين دول العالم وبخاصة في المنطقة العربية، إذ تصدّرت منطقة الخليج العربي المشهد في البدء بتنفيذ استراتيجيات التنمية القائمة على تأسيس العناقيد الاقتصادية، في حين كانت الدول العربية الأخرى أبطأ نسبياً في تنفيذ سياسات شاملة للأنشطة الاقتصادية المبنية على العناقيد.

ففي دول مجلس التعاون الخليجي على سبيل المثال، أظهرت كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تقدماً ملحوظاً في تطوير العناقيد الاقتصادية كجزء من استراتيجياتها للتنويع الاقتصادي. حيث جاءت الإمارات العربية المتحدة وبخاصة دبي، في أوائل المدن التي طوّرت فكرة العناقيد الاقتصادية وتحديداً في مجالات التمويل والإعلام والتكنولوجيا والخدمات اللوجستية ، في حين بدأت المملكة العربية السعودية وضمن رؤيتها الاقتصادية 2030 بالسعي لتضمين وتطوير العناقيد الاقتصادية بقوة في عدد من القطاعات أبرزها الطاقة المتجددة والتكنولوجيا والترفيه، (هيرتوغ، 2019)

وأدركت دول عربية أخرى كمصر والمغرب والأردن، أيضاً أهمية المضي قدماً في تطوير العناقيد الاقتصادية وبشكل متدرّج. إذ ركّزت هذه الدول على ما لديها من ميزة تنافسية في بعض الصناعات القائمة ومزاياها الجغرافية والتي كان البعض منها بدعم ومساعدات من المؤسسات الدولية المختلفة. ومع ذلك ما زال تطوير العناقيد الاقتصادية في العالم العربي يواجه العديد من التحديات المتعلقة بالبنية التحتية غير الكافية اضافة إلى عدم مواءمة المهارات مع احتياجات سوق العمل، وفي بعض الأحيان غياب الاستقرار السياسي.

1- أبرز المؤشرات الاقتصادية الكمية للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية

يشير عدد من التقارير والبيانات الرسمية إلى أن هنالك تطوراً ملموساً في أداء العناقيد الاقتصادية بالمنطقة العربية، مع تباين واضح في معدلات النمو والأداء بين مختلف الدول والقطاعات، حيث أظهر ت مساهمة العناقيد الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً مطرداً، و ارتفعت من 9.8% في 2018 إلى 13.2% في 2022 (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023). ويعكس هذا النمو نجاح سياسات التنويع الاقتصادي التي تتبناها دول المجلس، والتي تركز على تطوير قطاعات صناعية وخدمية متنوعة خارج نطاق النفط والغاز، من ذلك:

❖ مجال الصناعات التحويلية

يبين الشكل التالي مؤشر حصة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي عن الفترة (2019 -2022) ، حيث سجلت تسع دول عربية نسب فاقت 10 % ،وهى الأردن ، الامارات ، والبحرين ، وتونس، والسعودية ، والسودان ومصر والمغرب ، واليمن .

شكل رقم (2) معدل نمو مساهمة الصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

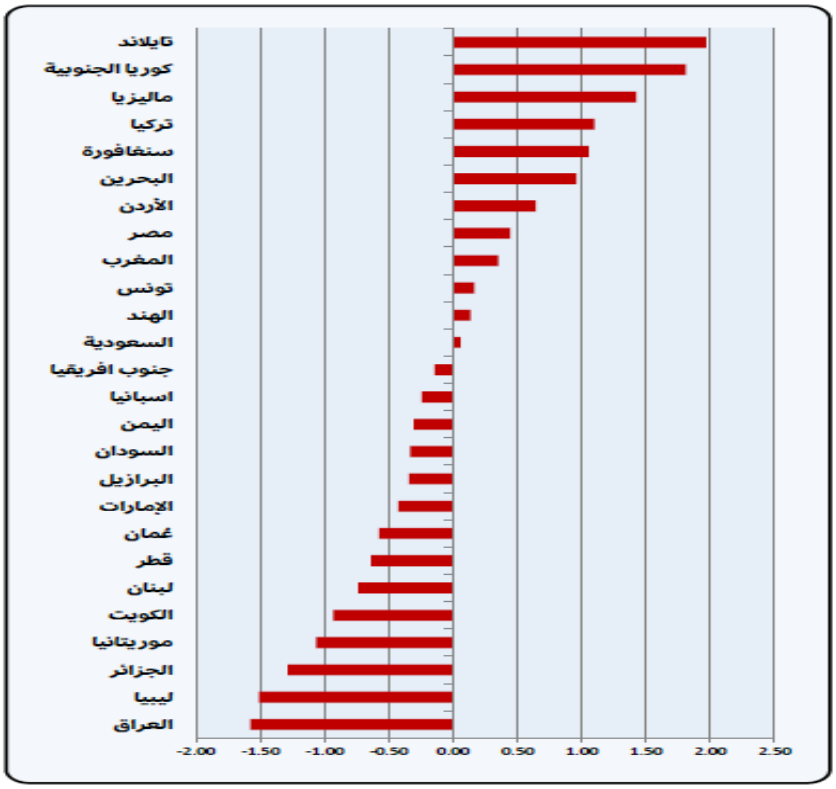

المصدر: تقرير تنافسية الاقتصادات العربية 2023، صندوق النقد العربي

ويبرز نموذج صناعة السيارات المغربية كمثال ناجح للعناقيد الصناعية في شمال إفريقيا، فبحسب بيانات وزارة الصناعة والتجارة المغربية (2022)، حقق القطاع قفزة نوعية في الصادرات التي بلغت 85.7 مليار درهم مغربي في 2021، بنمو 15.9% عن العام الذي سبقه. والأهم من ذلك أن القطاع أصبح يمثل القطاع التصديري الأول في المملكة لثماني سنوات على التوالي، متجاوزاً القطاعات التقليدية، مما يؤكد نجاح استراتيجية العناقيد الصناعية في تحويل الهيكل الاقتصادي للبلاد.

❖ مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تخطى عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية 2000 مشروع خلال عام 2023، وذلك بزيادة تجاوزت 20% (قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي FDI Markets التابعة لمؤسسة الفاينانشيال تايمز)، وشهدت مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ارتفاعا ملحوظا خلال العامين الماضيين لتتخطى حاجز ما قبل جائحة كوفيد - 19 وفق جميع المؤشرات، ليشهد عام 2023 الذروة في عدد المشاريع وعدد الشركات المستثمرة، بينما شهد عام 2022 ذروة التكلفة الاستثمارية للمشاريع. فعلى صعيد التطورات خلال عام 2023، شهدت غالبية مؤشرات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ارتفاعا باستثناء التكلفة الاستثمارية للمشاريع على **النحو التالي:**

- ارتفع عدد المشـــاريع الأجنبية الجديدة في المنطقة العربية بمعدل 20.3% الى 2001 مشروع، ليمثل نحو 12.1% من مجمل المشاريع الجديدة في العالم.
- تراجعت التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية بنحو 11 % إلى 181 مليار دولار (مثلت نحو 13.6 % من مجمل تكلفة المشـاريع الجديدة في العالم)، تزامناً مع تراجع متوسـط التكلفة الاسـتثمارية للمشـروع بنحو 26 % ليبلغ 90 مليون دولار مقارنة بـ 122 مليون دولار عام 2022.

جدول رقم (1) التطور السنوي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية للفترة من 2003 إلى 2023

متوسط الوظائف Jobs Created (Avg)	عدد الوظائف Jobs Created	متوسط التكاليف Capex (Avg)	التكلفة الاستثمارية (المليون دولار) Capex US$ million	عدد الشركات Companies	عدد المشاريع Number of Projects	السنة Year
160	66549	110.8	45965.5	356	415	2003
160	58011	156.9	56651.1	301	361	2004
200	109479	139	75754.5	454	545	2005
220	163115	152	112328.9	580	739	2006
163	105175	78.6	50543.9	557	643	2007
225	264464	142.9	167492.7	891	1172	2008
143	138580	109.9	106346.7	761	968	2009
129	115036	65.7	58154.3	710	885	2010
103	99011	59.7	57219	766	959	2011
105	95519	48.9	44112.4	689	902	2012
93	73666	63.6	50008.4	627	786	2013
125	94060	81	60531.3	602	747	2014
114	80207	60.4	42312.4	570	701	2015
149	100451	136	91113.8	563	670	2016
115	80610	97.6	68097.9	591	698	2017
160	125410	116.2	90557.3	650	779	2018
115	116693	64.4	64874.2	770	1008	2019
91	59438	53.8	35127.1	558	653	2020
87	81909	46.6	43542.6	777	934	2021
115	192855	122	202588	1461	1663	2022
113	226898	90	181022.9	1779	2001	2023
134	2447136	93	1704345	15013	18229	الإجمالي Total

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024

شكل رقم (3) : تطور عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية 2003 -2023

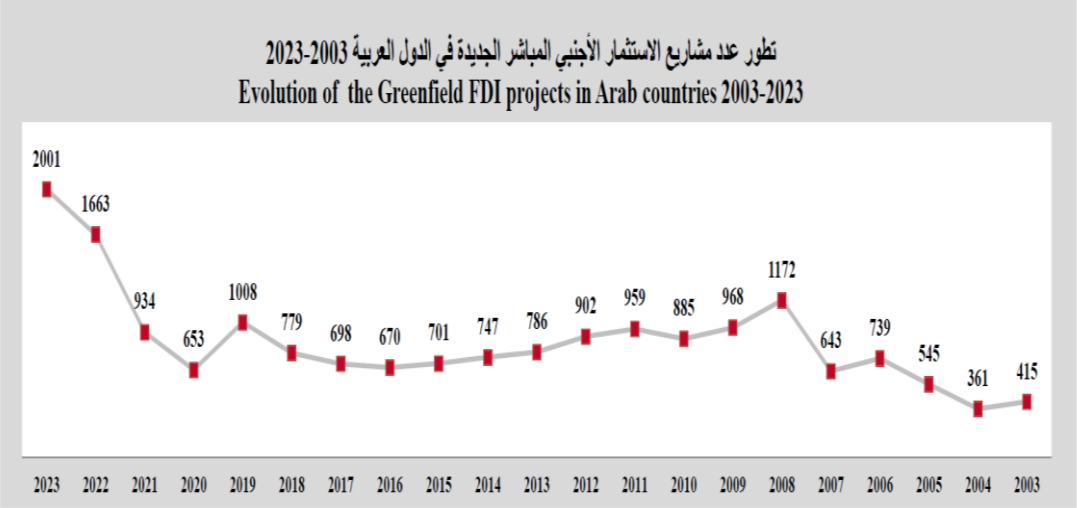

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2024

كما يشير تقرير البنك الدولي (2023) إلى نمو تدفقات الاستثمار إلى المناطق الاقتصادية الخاصة والعناقيد الصناعية في الدول العربية بنسبة 12% في 2022 مقارنة بالعام الذي سبق. هذا النمو يعكس تحسناً في البيئة الاستثمارية وزيادة جاذبية هذه المناطق للمستثمرين العالميين، خاصة في ظل الإصلاحات التنظيمية والتشريعية التي نفذتها العديد من الدول العربية.

❖ مجال الأسواق المالية

يُقدم القطاع المالي في البحرين نموذجاً آخر للنجاح في تطوير العناقيد الاقتصادية. فبحسب التقرير السنوي لمصرف البحرين المركزي (2021)، ساهم قطاع الخدمات المالية بنحو 17.9% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021. والأهم من ذلك هو نجاح القطاع في توظيف نحو 14.000 شخص، مع تحقيق نسبة توطين مرتفعة بلغت 66%، مما يؤكد قدرة العناقيد الاقتصادية على إحداث فرص عمل نوعية للمواطنين.

وفي سلطنة عمان، تظهر تجربة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم نموذجاً طموحاً للعناقيد المتكاملة. فقد وثقت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (2022) نجاحها في جذب استثمارات تراكمية بلغت 7.4 مليار دولار أمريكي حتى نهاية 2021، هذه الاستثمارات موزعة على قطاعات متنوعة تشمل الصناعات التحويلية والخدمات اللوجستية والسياحة، مما يعكس النهج المتكامل في تطوير العناقيد الاقتصادية.

❖ مجال انتاجية العمل

على مدى العقود الثلاثة الماضية شهدت الدول العربية ركوداً في إنتاجية العمل مع اختلاف الأنماط بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول غير النفطية، ،وشهدت دول أخرى زيادة بنسبة 27 % خلال الفترة نفسها بين عامي 1993 و 2023. (منظمة العمل الدولية ،تقرير التشغيل والآفاق الاجتماعية في الدول العربية 2024) ويعود هذا التحسن الملحوظ الى إنتاجية العمل في العناقيد الصناعية العربية، حيث يعكس هذا التحسن في الإنتاجية نجاح العناقيد في تبني التقنيات الحديثة وتطوير رأس المال البشري، رغم التباين الواضح في مستويات الآداء بين الدول والقطاعات المختلفة.

شكل رقم (4) الناتج عن كل عامل (ثابت الناتج المحلي الإجمالي 7102 الدولار الأمريكي على أساس تعادل القوة الشرائية (بحسب المنطقة دون الإقليمية، بدءًا من مؤشر عام 1993) 100 = مستوى 1993)

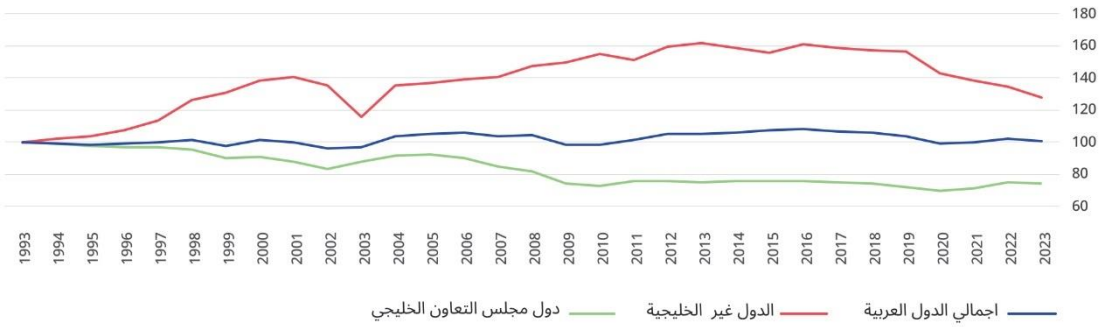

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية، تشرين الثاني/نوفمبر 2023

يمكن القول بأنّ العناقيد الاقتصادية في المنطقة العربية تسير في اتجاه إيجابي، مع وجود فرص كبيرة للتطوير والتحسين. ويبرز التحليل أهمية تعزيز التكامل بين العناقيد على المستوى الإقليمي، وتطوير منظومة موحدة لقياس ومتابعة الأداء، بما يسهم في تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لهذه العناقيد. إذ تُشير كل هذه التقارير إلى النمو المتسارع للعناقيد الاقتصادية في المنطقة العربية وتعاظم أهميتها الاقتصادية، إلا أن هناك تباين واضح في معدلات النجاح ومستويات التطور بين الدول والقطاعات المختلفة. كما يظهر التحليل الحاجة الملحّة لتعزيز التكامل بين العناقيد على المستوى الإقليمي، وتطوير آليات أكثر فعالية لقياس وتتبع أداء هذه العناقيد بشكل موحّد ومنتظم على مستوى المنطقة العربية ككل.

ووفقاً لدراسة (Darrag. 2023) تناولت حالة صناعة السيارات في جمهورية مصر العربية، كشف التحليل عن عدة أبعاد رئيسية تميز هذا العنقود الاقتصادي أهمّها الموقع الجغرافي للسوق والأهمية الاقتصادية، حيث برزت مصر كمركز رئيسي لتصنيع السيارات في أفريقيا، فاحتلت المرتبة الثالثة بين الدول الإفريقية والمرتبة 37 عالمياً في إنتاج السيارات اعتباراً من عام 2018.

يُساهم القطاع بشكل كبير في الاقتصاد المصري، حيث يحتل المرتبة الرابعة من حيث حصة الإيرادات في عام 2021 ، ويعكس هذا الوضع إمكانات البلاد كمركز إقليمي لتصنيع السيارات، مدعوماً بسوق محلي يضم أكثر من 100 مليون نسمة وحجم مبيعات سنوي للسيارات الجديدة يتجاوز 200.000 وحدة.

2- هيكل العنقود والنظام البيئي:

يشمل العنقود شبكة معقدة من الفاعلين بما في ذلك الموردين والمصنعينّ والموزعين والمؤسسات الداعمة. تشمل الجهات الفاعلة الرئيسية المؤسسات المملوكة للدولة والمصنعين الدوليين من خلال المشاريع المشتركة، ويتبع هيكل العنقود نموذج بورتر الماسي، الذي يتضمن عوامل الإنتاج، وظروف الطلب، والصناعات الداعمة ذات الصلة، وسياقات استراتيجية الشركات.

أنشأت رؤية مصر 2030 واستراتيجية التنمية الصناعية والتجارية 2016-2020 أطراً لتطوير العنقود، علاوة على ذلك، يواجه هذا العنقود ضغوطاً للتكيف مع اتجاهات صناعة السيارات العالمية، خاصة في مجال الرقمنة والاستدامة البيئية. ويخلص التحليل (نفس الدراسة) إلى أنه في حين يُظهر تجمّع السيارات المصري إمكانات واعدة، فإن نجاحه المستقبلي يعتمد على معالجة التحديات الهيكلية في تطوير العمالة والتقدم التكنولوجي والتنسيق المؤسسي. تقدم تجربة هذا العنقود رؤى قيمة لاستراتيجيات التنمية الصناعية في الدول العربية الأخرى، خاصة في إدارة الانتقال من التصنيع التقليدي إلى نظم الإنتاج الأكثر تقدماً وكثافة في المهارات.

3- التوزيع الجغرافي للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية:

يرتبط التوزيع الجغرافي للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية بأنماط التنمية الاقتصادية التي شهدتها تلك الدول، إضافة إلى طبيعة الموارد الاقتصادية التي تتوافر لديها وكذلك درجة التنويع الاقتصادي الذي تشهده، ولذلك يمكن استعراض التوزيع الجغرافي للعناقيد الاقتصادية في العالم العربي كالآتي:

أ- دول مجلس التعاون الخليجي:

أسست الإمارات العربية المتحدة وبخاصة في دبي وأبو ظبي العديد من العناقيد الاقتصادية، التي تشمل في دبي مركز دبي المالي العالمي ومدينة دبي للإعلام ومدينة دبي للإنترنت، في حين ركزت إمارة أبو ظبي على تطوير العناقيد المرتبطة بمجال الطيران والفضاء والطاقة المتجددة والسياحة الثقافية.

في المقابل عملت المملكة العربية السعودية على تطوير عناقيد اقتصادية حول المدن الرئيسية كالعناقيد المالية والتكنولوجية في الرياض والعناقيد المرتبطة بالصناعات اللوجستية والبحرية في جدة. كما ويجري تطوير مدينة الملك عبدالله الاقتصادية بالقرب من مدينة جدة كعنقود للخدمات اللوجستية والصناعات الخفيفة والخدمات. كما وركّزت دولة قطر على تطوير عناقيد اقتصادية في مجالي التعليم والبحث العلمي، إذ تتمركز أغلبها في المدينة التعليمية في الدوحة إضافة إلى عنقود في مجال الإعلام.

ب- الأردن ولبنان:

طوّر الأردن عناقيد اقتصـــادية مرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات في مدينة عمان مسـتفيداً من المسـتوى التعليمي المرتفع للقوى العاملة لديه، كما ركز الأردن أيضـا على تطوير عناقيد اقتصـادية في مجال السياحة الطبية، الأمر الذي جعلها جهة رئيسية للسياحة العلاجية في المنطقة. في المقابل شهد لبنان، بالرغم من الظروف السياسية، نمواً في عناقيد اقتصادية مرتبطة بالصناعات الإبداعية متضمنة الإعلانات والتصميم والإعلام الرقمي في بيروت.

ج- شمال أفريقيا:

نجحت المغرب في منطقة شـمال إفريقيا في تطوير العناقيد، إذ أصـبحت العناقيد الاقتصـادية المرتبطة بصـــناعة الســـيارات في طنجة واحدة من أهم العناقيد على مســـتوى العالم. كما تقوم المغرب أيضـــاً بتطوير عناقيد في مجالات الفضـــاء والطيران في الدار البيضـــاء وكذلك الطاقة الشمسية في منطقة ورزازات.

أمّا في مصر فقد تم تطوير عناقيد لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى عناقيد أخرى في المنسوجات والزراعة وهي القطاعات التي تتمتع بها مصر بميزة تنافسية قوية. وهو الحال ذاته بالنسبة لتونس التي طوّرت عناقيد اقتصادية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبخاصة في منطقة تونس الكبرى إضافة إلى عناقيد أخرى في النسيج والملابس في المناطق الساحلية من البلاد.

تسعى الجزائر أيضاً إلى تطوير العناقيد الاقتصادية بهدف تنويع اقتصاداتها بعيداً عن النفط والغاز، مستثمرة في عناقيد صناعة السيارات والالكترونيات بشكل خاص.

4- التوزيع القطـاعي للعنـاقيـد الاقتصادية في الدول العربية

يمكن تقديم فهماً أكثر وضوحاً عند استعراض التوزيع القطاعي للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية، إذ يعكس هذا التوزيع أهم مخرجات برامج التنويع الاقتصادي التي دأبت عدد من الدول العربية على تبنيها خلال العقود الماضية. وتتوزع العناقيد الاقتصادية قطاعياً كما يلي:

أ- قطاع الطاقة والبتروكيمياويات:

ويعتبر هذا القطاع الأكثر توســـعاً وبخاصـــة في منطقة دول الخليج العربية وذلك نظراً لوفرة المنطقة بـالموارد الهيدروكربونيـة، فيمـا يتعلق بـإنتـاج النفط والغـاز الإقليمي، يمثل العالم العربي خمســـة من أكبر 10 منتجين عالميين، مســـاهماً بحوالي 27% من الإنتاج العالمي،

ففي المملكة العربية السعودية وعلى سبيل المثال تُعد مدينة الجبيل الصناعية مثالاً بارزاً على مثل هذه العناقيد كواحدة من أكبر عناقيد الصناعات البتروكيمياوية في العالم.

- ففي المملكة العربية الســعودية تؤكد المؤشــرات ذات الصــلة على تغيرات كبيرة في أنماط استخدام الطاقة حيث ارتفع استهلاك وقود الطائرات من 16.910 برميل يومياً في عام 1980 إلى 81.580 برميل يومياً في عام 2019. وشــكلت أكثر من 70% من إجمالي صــادرات الدولة في عام 2020، و53% من إيرادات الحكومة. هذا يؤكد أهمية تطوير القطاعات غير النفطية من خلال مبادرات العناقيد(Ebrashi , 2023)
- اما الامارات العربية المتحدة فهي تمتلك وتحديداً أبوظبي، حوالي 100 مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة، وتنتج حوالي 3.2 مليون برميل من النفط والســوائل يومياً. تســـاهم صـــناعة النفط والغاز بحوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات و13% من صادراتها (Ebrashi 2023)، هناك أيضاً اتجاهات متزايدة نحو عناقيد الطاقة المتجددة كما في مدينة مصـــدر في أبو ظبي والتي تندرج ضـــمن التركيز على التكنولوجيا النظيفة والتنمية الحضرية المستدامة.

ب- قطاع الخدمات المالية:

برز قطاع الخدمات المالية كواحد من أهم العناقيد الاقتصادية في المنطقة العربية، وبخاصة في دول الخليج العربية، إذ يأتي مركز دبي المالي العالمي كمثال ناجح على ذلك، حيث أثبت نفسه كمركز مالي رائد في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب آسيا. كما أن هناك مشاريع أخرى مشابهة لازالت قيد التنفيذ في كل من الرياض (مركز الملك عبدالله المالي) وفي أبو ظبي (سوق أبو ظبي العالمي) كمنطقة مالية حرّة.

ج- قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات توسعاً في العالم وذلك لأهميته البالغة وارتباطه مع عدد من القطاعات والصناعات الحيوية الأخرى. ففي **الأردن** أكسب التطور الملحوظ في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي يتركّز في عمان، ميزة تنافسية عالية جعلها

تلقّب بوادي السيليكون العربي، في حين تعدّ القرية الذكية في **القاهرة بمصر ومدينة دبي** للإنترنت في الإمارات العربية المتحدة أمثلة أخرى على العناقيد الاقتصادية الناجحة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي ساهمت بشكل جيّد في تعزيز الابتكار وريادة الأعمال في المنطقة العربية.

د- قطاع السياحة والفندقة والضيافة:

استفادت عدة دول عربية من إرثها التاريخي والثقافي ومعالمها الطبيعية لتطوير عناقيد اقتصادية في مجال السياحة، فمثلاً تعدّ عناقيد الأنشطة السياحية في دبي والتي تضم مراكز وحدائق ترفيهية وفنادق فاخرة ومطار مثالاً على هذه العناقيد وتعد العناقيد السياحية في البحر الأحمر في مصر وكذلك السياحة الثقافية والعلاجية في الأردن أمثلة أخرى على العناقيد الاقتصادية في قطاع السياحة. وكأمثلة بارزة نتناول :

العنقود السياحي في دولة الإمارات العربية المتحدة : وهو من العناقيد الاقتصادية الناجحة، تم تحليلها من خلال إطار نموذج بورتر الماسي. يستفيد هذا العنقود من الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدولة، والبنية التحتية المتطورة، والنظام البيئي السياحي المتكامل. يتجلى نجاح هذا العنقود في مخزون الإقامة عالي الجودة، وشبكة النقل الجوي المتطورة، وتنوع العروض الترفيهية، مما يساهم جميعه في تقديم عرض قيمة سياحي شامل.

ويظهر هذا العنقود نجاحاً إحصائياً ملحوظاً، حيث سجلت دبي وحدها مؤشرات سياحية مهمة في عام 2021. وفقاً للدراسة (Ebrashi 2023) وصلت الطاقة الاستيعابية للفنادق في دبي إلى أكثر من 140.000 غرفة، مع الحفاظ على مؤشرات أداء مرتفعة. يساهم القطاع السياحي بشكل كبير في التنويع الاقتصادي للإمارات، حيث تولد أنشطة الفنون والترفيه والتسلية إيرادات كبيرة كما يتضح من إحصائيات دبي لعام 2020.

ه- قطاع الصناعات:

تعتبر العناقيد الصناعية في مجال صناعة السيارات الاتجاه الأبرز (وبخاصة في دول شمال أفريقيا، كما في مدينة طنجة بالمغرب ، وفي مصر وفي الجزائر) إلى جانب صناعة الالكترونيات والنسيج.

- **عنقود الالكترونيات في ولاية برج بوعريريج بالجزائر :**

أصبحت هذه المنطقة مركزاً لتصنيع الالكترونيات، وحصلت على لقب " عاصمة الالكترونيات" ، وتعمل فيها عدة شركات بارزة وتنتج مجموعة متنوعة من المنتجات الالكترونية بما في ذلك التلفاز والهواتف الذكية والأجهزة المنزلية.

- **عنقود مبادرة صناعة السيارات بالجزائر :**

أبرمت الجزائر شـــراكات لإنشـــاء عناقيد لتصـــنيع الســـيارات بما في ذلك الشـــاحنات والســـيارات المصـــفحة، تهدف لإنتاج ســـنوي يبلغ 18000 وحدة، بالإضـــافة إلى ذلك من المقرر أن تقوم الشـــركة الوطنية للمركبات الصـــناعية (SNVI) في الروبية بتجميع نماذج مختلفة من الشاحنات ، مما يسهم في نمو عناقيد صناعة السيارات.

- **العنقود الصناعي للسيارات في المملكة العربية السعودية :**

- يمثل نموذجاً موجّهاً حكومياً يتميز بتســـهيل قوي للعلاقات الجانبية وآليات متينة لتبادل المعرفة، ينبع نجاح هذا العنقود من الشـبكات الرسـمية وغير الرسـمية المنظمة جيداً، والمدعومة بأطر سـياسـية واضـحة تتماشـى مع رؤية السـعودية 2030. يوضـح هذا النموذج كيف يمكن للمبادرة الحكومية أن تحفز التنمية الصـــناعية بفعالية مع تعزيز الابتكار ونقل المعرفة.

ويمثل عنقود صـناعة السـيارات مكوناً اسـتراتيجياً في جهود التنويع الاقتصـادي للبلاد، حيث أن صـادرات النفط شـكلت أكثر من 70% من إجمالي صـادرات الدولة في عام 2020، و53% من إيرادات الحكومة. هذا يؤكد أهمية تطوير القطاعات غير النفطية من خلال مبادرات العناقيد(Ebrashi , 2023)

- **مصر نموذجين مهمّين للعناقيد:**

تقدم **عنقود صـــناعة المنســـوجات** التاريخي وقطاع الســـيارات الناشـــئ. يوظّف عنقود المنســـوجات، المبني على الميزة النســـبية لمصـــر في إنتاج القطن، أكثر من مليون شـــخص ويمثل اســـتثمارات بقيمة 26 مليار جنيه مصـــري. يســـتمد نجاحه من نهج ســـلســـلة القيمة المتكاملة، الممتدة من الإنتاج الزراعي إلى تصـــنيع الســـلع النهائية، ويظهر عنقود صـــناعة المنســـوجات في مصـــر أرقاماً مميزة حيث يمثل 20% من العمالة في البلاد. تورد مصـــر حوالي 17% من القطن طويل التيلة العالمي، مما يضعها كلاعب مهم في سوق المنسوجات العالمي، في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. أدت استثمارات عنقود المنسوجات، البالغة 26 مليار جنيه مصـــري، إلى خلق فرص عمل مباشـــرة وغير مباشـــرة لمليون شـــخص في مختلف الأعمال المرتبطة، بمـــا في ذلك صـــنـــاعة المنســـوجات والصبـــاغة والمـــلابس (. Ebrashi , 2023)

- **أما عنقود الســـيارات**، رغم حداثته، فيظهر تطوراً واعداً من خلال برامج التعليم التقني والشراكات الاستراتيجية مع الشركات الألمانية المصنعة.

- **العنقود الزراعي المغربي :**

يظهر تكاملاً ناجحاً بين الزراعة والتصـنيع الزراعي، مع التركيز على الإنتاج الموجه للتصـــدير. يوضـــح هذا النموذج كيف يمكن تحويل القطاعات الاقتصـــادية التقليدية من خلال استراتيجيات تطوير العناقيد.

و- قطاع الطيران والفضاء:

برزت العناقيد الاقتصادية المرتبطة بهذا المجال في عدد من الدول العربية، إذ طوّرت المغرب عناقيد لتصنيع الطائرات في الدار البيضاء اعتماداً على شركات كبرى، إذ استطاعت هذه العناقيد صناعة ما يزيد عن 40 قطعة تدخل في تصنيع الطائرات لهذه الشركات. في المقابل أيضاً تقوم الإمارات العربية المتحدة وبخاصة في أبو ظبي ودبي على تطوير عناقيد اقتصادية مرتبطة بالفضاء والطيران من خلال التركيز على خدمات الصيانة والإصلاح.

ز- قطاع التعليم والبحث العلمي:

أدى الاستثمار المتزايد في التعليم والبحث العلمي في عدد من الدول العربية إلى تطوير هذا القطاع لديها، حيث تعتبر دولة قطر واحدة من الدول الرائدة في المنطقة العربية في تطوير عناقيد في مكان واحد يجمع المؤسسات المرتبطة بالأنشطة التعليمية والبحثية، فالمدينة التعليمية في قلب الدوحة هي مثال بارز على ذلك. كما تعد جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية مبادرة مهمة أيضاً تسعى إلى إنشاء عنقود مرتبط بالمعرفة والبحث العلمي.

يبـرز التحليـل أهميـة التوجـه نحـو دعـم العناقيـد الاقتصـادية ونجاحهـا فـي عـدة دول عربيـة ، مسـلطاً الضـوء علـى نمـاذج متميـزة سـاهمت فـي التنميـة الاقتصـادية الإقليميـة. تمثـل هـذه العناقيـد مبـادرات اسـتراتيجية تتماشـى مـع رؤى التنميـة الوطنيـة وأهداف التنويع الاقتصادي . (El Ebrashi 2023)

تشـــمل عوامل النجاح المشـــتركة بين هذه العناقيد الدعم الحكومي القوي، وآليات نقل المعرفة الفعالة، وسـلاسـل القيمة المتكاملة، والتوجه السـوقي الواضـح. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة، بما في ذلك الحاجة إلى الإصـلاح المؤسـسـي، وتعزيز التكامل الرأسـي والأفقي، والتطوير المسـتمر للمهارات. تقدم مزايا المنطقة المتمثلة في وجود سـكان شـباب متعلمين، والموقع الاستراتيجي، والموارد الطبيعية، فرصاً كبيرة لمزيد من تطوير العناقيد.

المحور الثالث

تأثيرات العناقيد على التنمية الاقتصادية المستدامة

تلعب العناقيد الاقتصادية أدواراً مُهمة في تعزيز تنمية الدول، حيث تؤثّر بشكل مباشر في أبرز جوانب التنمية المستدامة وبخاصة في الدول العربية، حيث برزت العناقيد الاقتصادية كاستراتيجية محورية لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في عدد من دول العالم وبخاصة العالم العربي، إذ تأتي هذه العناقيد في مناطق جغرافية متركّزة ومترابطة لتشمل جميع أطراف الإنتاج من المورّدين المختصّين، ومقدمي الخدمات، والمؤسسات المرتبطة في مجالات معينة بالنشاط الإنتاجي، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في دفع النمو الاقتصادي والابتكار والقدرة التنافسية لهذه الأنشطة الاقتصادية. وفي السياق العربي، تعتبر مسألة التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة من الأولويات الرئيسية، حيث أن آثار العناقيد الاقتصادية جديرة بالملاحظة بشكل خاص (شكل رقم 5).

سيتناول هذا المحور هذه الآثار من خلال خمس قنوات رئيسية: خلق فرص العمل وتنمية المهارات، والابتكار والتقدم التكنولوجي ، وتنويع الاقتصادات ، وتحسين كفاءة استخدام الموارد والاستدامة البيئية، وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، كما وسيتم التركيز في نهاية المحور على مسألة العناقيد الاقتصادية ويمكن تلخصيها واستعراض أهم هذه التأثيرات كما يلي:

شكل رقم (5) الأثار الاقتصادية للعناقيد

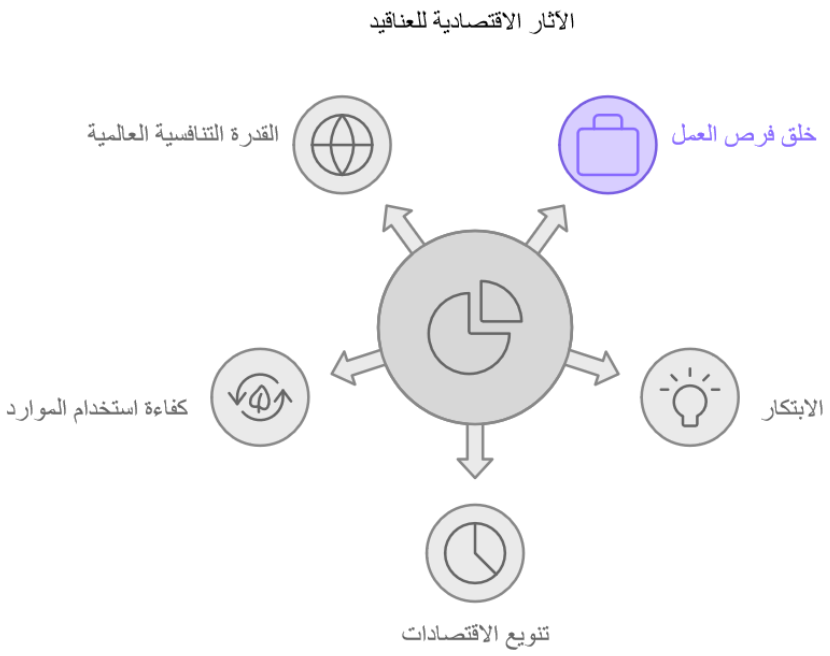

1- أوجه التأثيرات الاقتصادية للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية

أ- إحداث فرص العمل وتنمية المهارات

بفضل التكامل والابتكار وتحسين الإنتاجية، تساهم العناقيد الاقتصادية في إحداث فرص عمل جديدة، وهو ما يساهم في تخفيض معدلات البطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية في دول المنطقة. ومن ناحية أخرى تجذب العناقيد الاقتصادية مجموعة متنوعة من العمالة الماهرة، مما يخلق تجمعًا حيويًا من الخبرات والمهارات في المجالات المحددة. يدفع هذا التجمع الخبرة والكفاءة ويسهّل التعاون ويحفّز المزيد من الابتكار (منظمة العمل الدولية 2021).

- وعلى سبيل المثال ، في دولة الإمارات العربية المتحدة، يقدم عنقود مدينة دبي للإنترنت (DIC) مثالاً مقنعًا ، فمنذ إنشائها في عام 2000، وفرت مدينة دبي للإنترنت أكثر من 25.000 وظيفة قائمة على المعرفة (مدينة دبي للإنترنت، 2021) ، إذ لم يجذب هذا العنقود شركات التكنولوجيا متعددة الجنسيات فحسب، بل عزّز أيضًا نظامًا بيئيًا مزدهرًا للشركات الناشئة، مما خلق فرص عمل متنوعة تتراوح بين الوظائف الابتدائية والأدوار عالية المهارة في تطوير البرمجيات والتسويق الرقمي وإدارة تكنولوجيا المعلومات.
- وبالمثل، كان عنقود صناعة السيارات في طنجة بالمغرب مصدرًا مهمًا لخلق فرص العمل، فبحسب دراسة الفضيلي وليو (2020)، أحدث هذا العنقود أكثر من 100.000 وظيفة، العديد منها في أدوار التصنيع عالية القيمة. كما حفز العنقود تطوير برامج تدريبية متخصصة، مما عزز مجموعة المهارات لدى القوى العاملة المحلية لتلبية متطلبات الصناعة.
- كما حفّز تركيز الصناعات داخل العناقيد برامج تنمية المهارات الموجّهة، ففي المملكة العربية السعودية، تعاون عنقود الوادي الصناعي في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية (KAEC) مع المؤسسات التعليمية المحلية لتطوير برامج تدريبية مخصصة .

وتعالج هذه المبادرات مشكلة عدم تطابق المهارات السائدة في العديد من الدول العربية من خلال مواءمة المخرجات التعليمية مع احتياجات الصناعة.

العناقيد الاقتصادية حافز للقدرة التنافسية في المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر

بات من الأكيد التركيز على أهمية العناقيد في تطوير قاعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك باتباع سياسات وآليات لتنمية وتفعيل دورها في التنمية الاقتصادية **من خلال:**

- التزويد وتحالف المشـــروعات الصـــغيرة والمتناهية الصـــغر والذى يعد نوعاً من العلاقات المتطورة التي تتم بالتعاون ما بين الشركات المختلفة في المجالات المستحدثة والمتمثلة في التطوير التكنولوجي والتشارك في المعلومات وبرامج التدريب والتسويق المشترك.
- وضـع الحلول والتسـهيلات اللازمة لدعم ورفع قدرة المشـروعات الصـغيرة ومتناهية الصـــغر الحالية والمســـتقبلية لمواجهة أية عوائق قد تعيق انطلاق وتميز وريادة هذه المشروعات في مجال الأعمال.
- العناقيد الاقتصادية تعتبر المشروعات الصغيرة، ومتناهية الصغر أنها ركائز أساسية لمستقبل العمل، وذلك ليس لاستحداث العمالة والنمو الاقتصادي فحسب، بل أيضًا لحفز الابتكار و زيادة المنافسة في الأسواق.
- تهيئة المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر لكي تستثمر أكثر في التدريب والتعاون مع الشركات الكبيرة والاستفادة منها في سياسات العمل لتوفر بيئة عمل أفضل، لتلحق بركب المنشآت الكبيرة نوعا ما فيما يتعلق الأمر بالإنتاجية ونوعية العمالة.
- في البلدان النامية، توجد ثغرات في الإنتاجية التي تؤدي إلى انخفاض مســـتوى توليد الدخل وانتشـــار الســـمة غير المنظمة وضـــعف اداء النمو، ولســـد هذه الثغرة تعمل استراتيجية العناقيد الاقتصادية على حل المشاكل التي تواجهها المشروعات الصغيرة ومتناهية الصـــغر ســـواءً من منظور أصـــحاب العمل أو من منظور المســـتخدمين، عن طريق (الابتكار والإنتاجية، ثغرة الإنتاجية، ثغرة الأجور).

ب- الابتكار والتقدم التكنولوجي

أثبتت العناقيد الاقتصـــادية أنها محفزات قوية للابتكار والتقدم التكنولوجي في العالم العربي ويســـهل القرب الجغرافي والترابط بين الشـــركات داخل العناقيد انتشـــار المعرفة والابتكار التعاوني .ولمواكبة الانتقال الرقمي، وجب على العناقيد الاقتصـــادية توفير الشروط التالية:

❖ **البنية التحتية الرقمية:**

ينبغي توفير بنية تحتية رقمية متقدمة، بما في ذلك شبكات الاتصال عالية السرعة والتغطية الشاملة للإنترنت، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة مما يسهم في تمكين الشركات من استخدام التكنولوجيا الرقمية وتبني الحلول الذكية والتحول الرقمي.

❖ **البنية التعليمية والبحثية:**

ينبغي تطوير المؤسسات التعليمية والبحثية في المنطقة، وتعزيز التعاون بين الجامعات والشركات والمختبرات البحثية، حيث يسهم ذلك في توفير المعرفة والخبرات اللازمة لتطبيق التكنولوجيا الحديثة وتحقيق الابتكار والتطور الصناعي.

❖ **تطوير سلاسل الإمداد:**

ينبغي أن تركز الجهود على تطوير سلاسل الإمداد المتكاملة والمستدامة في المنطقة، مما يتضمن ذلك تحسين اللوجستيات وتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة في الإنتاج والتوريد والتوزيع، لتعزيز قدرة العناقيد الاقتصادية على المنافسة في الأسواق العالمية.

❖ **التحول الثقافي والقيادة:**

ينبغي تعزيز التوجه الثقافي نحو الابتكار والتغيير في المنطقة، يتطلب ذلك تطوير ثقافة ريادية وقيادة قوية تدعم الابتكار وتتبنى رؤية استراتيجية للتحول الصناعي.

- تقدم المدينة التعليمية في قطر مثالاً نموذجيًا على كيفية دفع العناقيد للابتكار. هذا العنقود التعليمي والبحثي، الذي يستضيف فروعًا لعدة جامعات دولية إلى جانب مؤسسات بحثية، عزز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال. قامت واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر، الواقعة داخل المدينة التعليمية، باحتضان أكثر من 50 شركة ناشئة وجذبت استثمارات كبيرة في مجال البحث والتطوير من شركات دولية (مؤسسة قطر، 2022).
- في مجال الطاقة المتجددة، برزت مدينة مصدر في أبو ظبي كعنقود رائد للتكنولوجيا النظيفة لقد جذبت استثمارات كبيرة في تقنيات الطاقة الشمسية وغيرها من الطاقات المتجددة، مما عزز الابتكار في التنمية الحضرية المستدامة. كان معهد مصدر، الذي أصبح الآن جزءًا من جامعة خليفة، أداة مهمة في دفع البحث والابتكار في تقنيات الطاقة النظيفة.

ج- الأثر على التنويع الاقتصادي للدول:

تساهم العناقيد الاقتصادية في دعم جهود الدول العربية في رفع مستويات التنويع الاقتصادي لديها وبخاصة الدول العربية النفطية، حيث تحاول هذه الدول في تأسيسها للعناقيد الابتعاد عن أنماط الإنتاج المعتمدة بشكل أساسي على الهيدروكربونات، الأمر الذي يعزّز مرونة الدول العربية وبخاصة النفطية منها وإيجاد مستويات استدامة اقتصادية أكبر.

ويبين الجدول رقم (2) أن الطلب على الطاقة في الدول العربية بالاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي لتغطية احتياجات الطاقة فيها، وبخاصة في قطاع توليد الكهرباء،

حيث يلبي 52.9 % من إجمالي اســـتهلاكها في عام 2022 . ويأتي النفط في المركز الثاني حيث بلغت حصــته 43.5 % من إجمالي الاســتهلاك، ويتركز بشــكل رئيســي في قطاع النقل. بينما تقوم مصـــادر الطاقة الأخرى (الفحم والطاقة الكهرومائية والطاقات المتجددة الأخرى) بلعب دور ثانوي إذ لا تتجاوز حصتها معاً 3.6 % خلال عام 2022.

جدول رقم (2)

الطلب على الطاقة في الدول العربية (2018 – 2022) (الف برميل مكافئ نفط/يوم)

المصدر	2018	2019	2020	2021		2022	
				الكمية	%	الكمية	%
المنتجات البترولية	7.088	7.740	6.134	6.486	43.5	6.607	43.5
الغاز الطبيعي	7.500	7.757	7.723	7.885	52.9	8.043	52.9
الطاقة الكهرومائية	102	116	106	116	0.7	117	0.8
الفحم	214	240	299	429	2.9	429	2.8
إجمالي المصادر	14.904	15.853	14.262	14.916	100	15.197	100
نسبة التغير (%)		6.4	(10.0)	4.6		1.9	

المصدر : منظمة الأقطار العربية المُصدرة للبترول (أوابك) " تقرير الأمين العام السنوي " 2022 .

- يعتبر عنقود الخدمات المالية في البحرين، الذي يتمركز حول مرفأ البحرين المالي، محوريًا في تنويع اقتصاد البلاد، وقد أسس هذا العنقود البحرين كمركز مالي رائد في الشرق الأوسط، خاصة في مجال التمويل الإسلامي. ووفقًا لمصرف البحرين المركزي (2021)، يشكل قطاع الخدمات المالية الآن أكثر من 17% من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين، مما قلل بشكل كبير من اعتماد البلاد على عائدات النفط.
- وفي سلطنة عُمان، يهدف تطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إلى إنشاء عنقود صناعي ولوجستي لتنويع الاقتصاد. يشمل هذا المشروع الضخم ميناء بحري ومنطقة صناعية ومنطقة سياحية، مستهدفًا قطاعات مثل البتروكيمياويات والتصنيع والخدمات اللوجستية (هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، 2022).

د- تحسين كفاءة استخدام الموارد والاستدامة البيئية

بشكل عام تساهم العناقيد الاقتصادية بشكل مباشر في مسألة الاستدامة البيئية، وبخاصة في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة، حيث بدأت القطاعات والأنشطة الاقتصادية التقليدية في تبني ممارسات أكثر استدامة بفضل ميزة تبادل المعرفة الذي سهلته العناقيد

الاقتصادية، ذلك أن المنطقة العربية ارتبطت تقليديًا بالصناعات كثيفة الكربون، تلعب العناقيد الاقتصادية تلعب دورًا متزايدًا في تعزيز كفاءة استخدام الموارد والاستدامة البيئية.

- يبرز مشروع مدينة مصدر في الإمارات العربية المتحدة كمثال بارز ، تم تصميم هذه المدينة المخططة كعنقود للتكنولوجيا النظيفة، متضمنة تصاميم مباني متقدمة موفرة للطاقة، وأنظمة طاقة متجددة، ومبادئ تخطيط حضري مستدام وتهدف المدينة إلى أن تعمل بالكامل بالطاقة المتجددة وأن تكون بيئة خالية من النفايات وخالية من السيارات (مصدر، 2022).
- في المغرب، يمثل مجمع نور ورزازات للطاقة الشمسية خطوة مهمة نحو إنتاج الطاقة المستدامة. هذا العنقود للطاقة الشمسية، هو أحد أكبر العناقيد في العالم، فهو لا يساهم فقط في أهداف المغرب للطاقة المتجددة، بل يعمل أيضًا كمركز للبحث والتطوير في تقنيات الطاقة الشمسية (الوكالة المغربية للطاقة المستدامة، 2021).

هـ- تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية

عززت العناقيد الاقتصادية بشكل كبير القدرة التنافسية للدول العربية في الأسواق العالمية من خلال إنشاء أنظمة بيئية تعزز الكفاءة والتخصص والابتكار.

- وضع عنقود صناعة الطيران في المغرب، الذي يتمركز حول المنطقة الحرة ميدبارك الدار البيضاء، البلاد كلاعب تنافسي في صناعة الطيران العالمية. وجذب هذا العنقود شركات كبرى ، حيث أصبح المغرب الآن ينتج أجزاء وأنظمة طائرات معقدة. (وفقًا لوزارة الصناعة والتجارة المغربية 2022) ، ونمت صادرات صناعة الطيران من المغرب بأكثر من 200% في العقد الماضي.
- في الإمارات العربية المتحدة، أسس مركز دبي للسلع المتعددة (DMCC) نفسه كمركز عالمي رائد لتجارة مختلف السلع، بما في ذلك الذهب والماس والشاي. تستضيف المنطقة الحرة التابعة لمركز دبي للسلع المتعددة أكثر من 20.000 شركة وعززت القدرة التنافسية لدبي في أسواق السلع العالمية (مركز دبي للسلع المتعددة، 2022).

وتشـــير تجـارب العديد من الدول أن رغبـة رجـال الأعمـال في الانخراط في العمل المشـترك هو أحد أهم عوامل النجاح .وعلى الرغم من الفوائد المشـتركة المحتملة والعديدة لنمو أعمالهم فقد يختار رجال الأعمال اســـتراتيجية العمل بشـــكل منفرد بســـبب تكاليف المعاملات والتنسيق وثقافة الأعمال المحلية.

وقد تنشـأ معوّقات عديدة في وجه التنسيق بين رجال الأعمال والمؤسسـات الحكومية . وتوصـي منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية UNIDO بالعمل سـريعاً على إزالة العقبات القائمة في وجه العمل والتنسيق الجماعي حسب النهج المقترح في الشكل رقم (6) التالي :

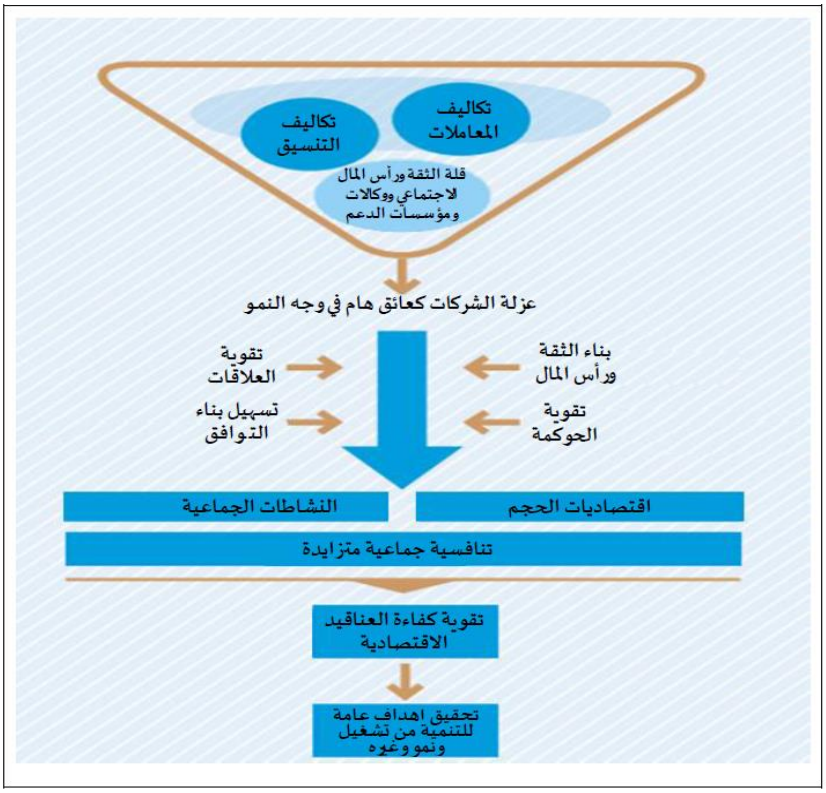

المصدر :د / وليد عبد مولاه ، العدد 156 تطوير العناقيد الصناعية ، المعهد العربي للتخطيط 2022

2- العناقيد الاقتصادية آلية لتمكين المرأة

تُمثّل العناقيد الاقتصادية النسائية في العالم العربي نموذجاً تنموياً واعداً يجمع بين التمكين الاقتصادي للمرأة وتحقيق النمو المستدام. وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في هذا المجال، حيث برزت عدة تجارب ناجحة في مختلف الدول العربية، تركزت بشكل رئيسي في قطاعات الصناعات التقليدية والحرف اليدوية والصناعات الغذائية، مع توجه متزايد نحو القطاعات التكنولوجية والخدمات المهنية المتخصصة.

وتقدم تجارب دول مثل المغرب والأردن والإمارات نماذج مُهمّة في هذا المجال، حيث نجحت في تطوير عناقيد اقتصادية نسائية متميزة.

- فعلى سبيل المثال، **حقق عنقود تعاونيات زيت الأرغان النسائية في المغرب** نجاحاً عالمياً ملحوظاً، وهو نموذجاً ناجحاً للعناقيد الاقتصادية للمرأة العربية، حيث يضم أكثر من 500 تعاونية نسائية تشغل ما يزيد عن 15.000 امرأة، وتحقق صادرات سنوية تتجاوز 40 مليون دولار. كما نجح هذا العنقود في رفع متوسط دخل المرأة العاملة فيه بنسبة 150% خلال الخمس سنوات الماضية، وساهم في تحسين الظروف المعيشية لأكثر من 3.000 أسرة في المناطق الريفية.
- كما برزت **تجربة عنقود الصناعات الحرفية النسائية في مدينة مادبا الأردنية** كنموذج ناجح للتنمية المحلية. ويشكل عنقود الحرف اليدوية في مادبا مثالاً آخر للنجاح، حيث يضم العنقود 25 ورشة حرفية تديرها نساء، وينتج سنوياً ما قيمته 5 ملايين دولار من المنتجات التقليدية، 60% منها يتم تصديره إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية. وقد ساهم هذا العنقود في خلق 450 فرصة عمل مباشرة للنساء، مع توفير 300 فرصة عمل غير مباشرة في الخدمات المساندة.
- **أما في الإمارات، فقد ظهرت عناقيد نسائية متطورة في مجال ريادة الأعمال التكنولوجية،** مستفيدة من البنية التحتية المتقدمة والدعم الحكومي المتواصل. فقد نجح مجمع الشارقة للابتكار في احتضان 50 شركة ناشئة تقودها نساء في مجال التكنولوجيا، حيث استقطب استثمارات تجاوزت 15 مليون دولار في عام 2023. وتشير الإحصاءات إلى أن 40% من الشركات التكنولوجية الناشئة في المجمع تقودها سيدات أعمال، وهي نسبة تفوق المتوسط العالمي البالغ 28.%.

ولا تزال العناقيد الاقتصادية النسائية في العالم العربي نموذجاً تنموياً متنامياً في العديد من الدول العربية الأخرى، حيث تُشير إحصائيات البنك الدولي إلى أنّ مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بالمنطقة العربية بلغت 21% في عام 2023، مع وجود تفاوت كبير بين الدول. وقد ساهمت العناقيد الاقتصادية المتعلّقة بالأنشطة النسائية في رفع هذه النسبة بشكل ملحوظ في بعض المناطق، حيث تجاوزت نسبة المشاركة 35% في المناطق التي تتواجد فيها عناقيد اقتصادية نسائية نشطة.

وعلى الرغم من ذلك ، تواجه هذه العناقيد تحديات تمويلية ملموسة، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 70% من المشروعات النسائية في المنطقة العربية تواجه صعوبات في الحصول على التمويل، ومع ذلك، فقد نجحت بعض المبادرات في تجاوز هذا التحدي، مثل صندوق دعم المشاريع النسائية في المغرب الذي قدم تمويلاً بقيمة 25 مليون دولار لـــ 200 مشروع نسائي خلال العامين الماضيين.

وفي مجال التدريب والتأهيل، اســـتفادت أكثر من 10.000 امرأة في المنطقة العربية من برامج تدريبية متخصصة في إدارة المشاريع والتسويق الرقمي خلال عام 2023. وقد أظهرت الدراسات أن المشاريع التي تديرها نساء حاصلات على تدريب متخصص تحقق معدلات نمو تفوق بنسبة 40% المشاريع التي تفتقر إلى هذا التدريب.

وتشير التوقعات المستقبلية إلى إمكانية مضاعفة حجم العناقيد الاقتصادية المتعلّقة بالمرأة في المنطقة العربية بحلول عام 2030، مع توقع توفير مليون فرصة عمل جديدة للنساء. ويدعم هذه التوقعات النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية في المنطقة، حيث تشكل المشاريع النسائية 35% من المتاجر الإلكترونية الجديدة، مع توقع ارتفاع هذه النسبة إلى 45% بحلول عام 2025 (البنك الدولي 2024).

المحور الرابع

بناء وتطوير العناقيد الاقتصادية: التحديات والآفاق المستقبلية

تُشكّل العناقيد الاقتصادية محوراً رئيسياً في استراتيجيات التنمية الاقتصادية المعاصرة، حيث تُمثّل نموذجاً متكاملاً للتنمية يجمع بين الكفاءة الاقتصادية والاستدامة. وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة وتزايد حدة المنافسة بين الدول والمناطق الاقتصادية، أصبح تطوير العناقيد الاقتصادية ضرورة استراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة.

يتناول هذا المحور تحليلاً لعملية بناء وتطوير العناقيد الاقتصادية، مع التركيز على التحديات الرئيسية التي تواجه هذه العملية والحلول المبتكرة لمعالجتها. كما يستعرض المراحل المقترحة لتأسيس وتطوير العناقيد الاقتصادية، مستنداً إلى أفضل الممارسات العالمية والدروس المستفادة من التجارب الناجحة في مختلف دول العالم.

ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصّة في ظل التوجهات العالمية نحو تبني نماذج اقتصادية أكثر مرونة واستدامة، حيث تقدم العناقيد الاقتصادية إطاراً فعالاً لتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتعزيز الابتكار والإنتاجية. كما يسلط هذا البند الضوء على الآفاق المستقبلية للعناقيد الاقتصادية ودورها المحوري في تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي.

1- مراحل إنشاء و تطوير العنقود

يُمكن تقسيم عملية إنشاء وتطوير هذه العناقيد إلى خمس مراحل رئيسية متكاملة ومترابطة، تشكل معاً منظومة متناسقة لضمان نجاح واستدامة العنقود الاقتصادي (كما في الشكل البياني المرفق).

شكل رقم (7): مراحل تطوير العناقيد

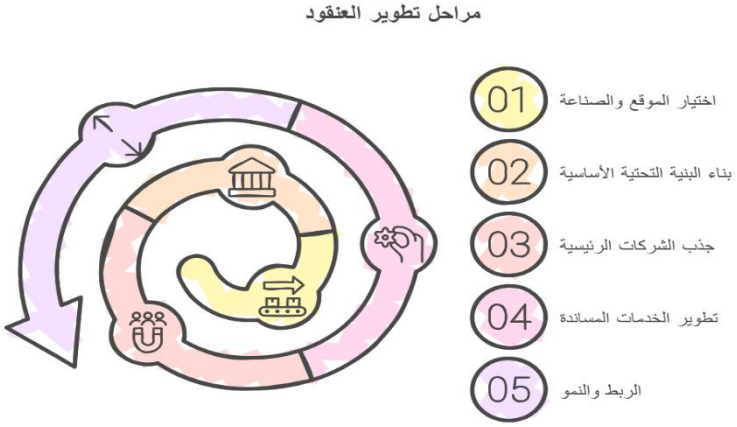

المرحلة الأولى :

وتكون باختيار الموقع والصناعة المناسبة، حيث يعد هذا القرار الاستراتيجي حجر الأساس لنجاح العنقود الاقتصادي، يتطلب ذلك دراسة متأنية للموقع الجغرافي المقترح من حيث إمكانية الوصـول والربط مع الأسـواق المحلية والعالمية، إلى جانب تحليل دقيق للصـناعة المسـتهدفة وتوافقها مع الميزات النسبية للمنطقة والموارد المتاحة فيها.

المرحلة الثانية:

وتتمثل في تطوير البنية التحتية الأساسية، والتي تشكل العمود الفقري للتجمع الاقتصادي. تشـمل هذه المرحلة إنشـاء شـبكات الطرق والمرافق العامة وتجهيز المنشـآت التجارية والصـناعية، **بالإضـافة إلى تأسـيس البنية التحتية الرقمية التي أصـبحت ضـرورة ملحة في عصر الاقتصاد الرقمي.**

المرحلة الثالثة :

فتركز على استقطاب الشركات الرئيسية، حيث يتم العمل على جذب الشركات الكبرى التي ستشكل نواة العنقود الاقتصادي. يتبع ذلك استقطاب الشركات المتوسطة والصغيرة المكمّلة لسلسلة القيمة، مع التركيز على بناء قاعدة من العمالة الماهرة القادرة على تلبية احتياجات هذه الشركات.

المرحلة الرابعة :

وتتمثل في اكمال المنظومة من خلال تطوير الخدمات المساندة الضرورية لاستدامة العنقود الاقتصادي. يشمل ذلك إنشاء مراكز التدريب المتخصصة لتأهيل الكوادر البشرية، وتأسيس مراكز البحث والتطوير لتعزيز الابتكار، وتوفير الخدمات التجارية والمالية الداعمة لنمو الأعمال.

المرحلة الخامسة:

وتتمثل في الربط والنمو، حيث يتم العمل على تعزيز الروابط والتكامل بين مختلف مكونات العنقود الاقتصـادي. كما يتم في هذه المرحلة تطوير العلاقات مع الأسـواق العالمية وتوسـيع نطاق العنقود من خلال جذب المزيد من الاستثمارات وتطوير سلاسل القيمة المضافة.

إن نجاح هذه المراحل الخمس يتطلب تنسيقاً وثيقاً بين مختلف الجهات المعنية، من القطاعين العام والخاص، مع أهمية المتابعة المستمرة وتطوير الاستراتيجيات استجابة للمتغيرات المحلية والعالمية. وبهذا النهج المتكامل، يمكن بناء عناقيد اقتصادية قوية وقادرة على المنافسة عالمياً.

2- التحديات :

على الرغم من الآثار الإيجابية للعناقيد الاقتصادية، لا تزال هناك تحديات قائمة في تطوير واستدامة العناقيد الاقتصادية في الدول العربية ، فالعديد من هذه العناقيد لا يزال يعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي ولم يحقق بعد نموًا ذاتيًا مستدامًا ، كما أن هناك حاجة إلى مزيد من الإدماج للمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم المحلية في النظم البيئية للعناقيد، وإلى روابط أكثر متانة بين الصناعة والأوساط الأكاديمية.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن التطوير المستمر للعناقيد الاقتصادية في الدول العربية يحمل وعودًا كبيرة للتنمية الاقتصادية المستدامة، مع نضج هذه العناقيد، حيث تمتلك القدرة على دفع عجلة الابتكار بشكل أكبر، وإحداث المزيد من فرص العمل عالية الجودة، وتعزيز القدرة التنافسية للمنطقة في الاقتصاد العالمي، ومع ذلك، يتعين على صانعي السياسات معالجة التحديات القائمة وتكييف استراتيجيات العناقيد باستمرار مع المشهد الاقتصادي المتغير والتقدم التكنولوجي.

في المحصّلة يمكن القول بأنّه على الرغم من أنّ العناقيد الاقتصادية قد أظهرت بالفعل آثارًا إيجابية كبيرة على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، إلا أنه لا يزال هناك إمكانات كبيرة لتحقيق المزيد من التأثير. ومن خلال تحسين استراتيجيات العناقيد ومعالجة القيود الحالية، يمكن للدول العربية تعظيم فوائد العناقيد الاقتصادية في سعيها نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتنوع.

3- السياسات المقترحة:

تُعتبر مسألة تطوير العناقيد الاقتصادية فرصًا وتحديات على حد سواء للدول العربية، فمع سعي هذه الدول الدائم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنويع، تلعب المؤسسات ذات الصلة دورًا حاسمًا في صياغة السياسات التي تعزز نمو العناقيد مع ضمان ممارسات توظيف شاملة ومستدامة. سنحاول في هذا الجزء تحليل البعض من السياسات الرئيسية المقترحة ، مع التركيز على استراتيجيات تعزيز تطوير العناقيد، ومواءمة سياسات العناقيد مع أهداف التنمية المستدامة، ومبادرات تنمية القوى العاملة، وتعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة.

أ- المجتمعات الصناعية المتكاملة:

- تعد استراتيجية العناقيد الصناعية جزءاً أساسياً في بناء المجتمعات الصناعية المتكاملة من خلال دعمها للتكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة بل والكبيرة أيضاً داخل الصناعة الواحدة ويبين الشكل رقم (8) مقومات المجتمع الصناعي المتكامل.

شكل رقم (8) مقومات المجتمع الصناعي المتكامل

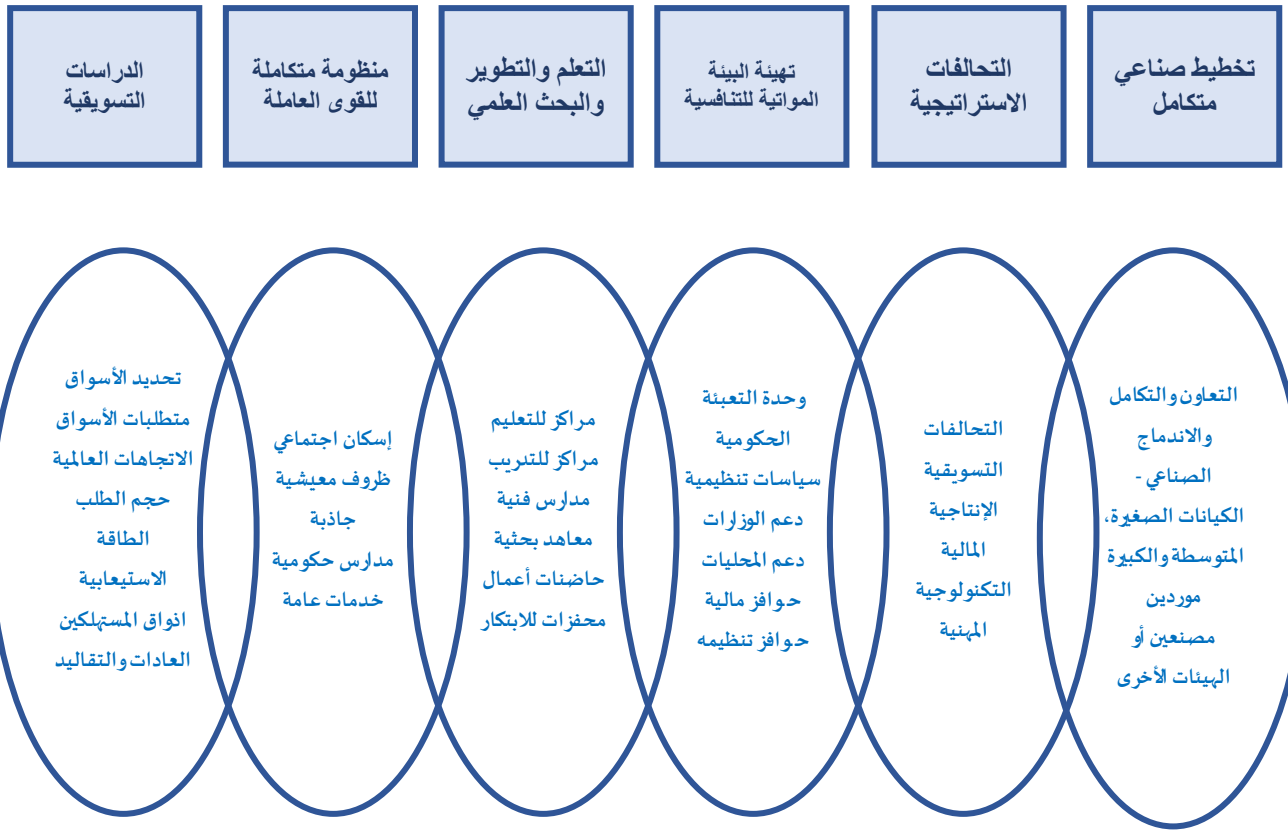

المصدر: د. ايمان فاروق احداد/ مجلة كلية السياسة والاقتصاد- جامعة بني سويف المجلد، 16 العدد، 15 يوليو 2022

- تعتبر المجتمعات الصناعية المتكاملة بيئة صناعية مخططة تخطيطاً صناعياً يحقق الترابط والتكامل الأفقي والرأسي بين القطاعات الصناعية من خلال سياسات وتحالفات استراتيجية داعمة لها، مع توفير بيئة ملائمة للقوى العاملة يتوافر فيها الإسكان المناسب والتعليم والتدريب والمدارس الفنية والمعاهد البحثية بما يساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية لعنصر العمل وبما يمكّن المنظومة من النمو والتطوير المستمر.

ب- استراتيجيات تعزيز تطوير العناقيد :

يمكن لوزارات العمل في الدول العربية وباعتبارها مسؤولة عن رسم سياسات التشغيل أن تلعب دورًا استباقياً في تعزيز تطوير العناقيد كوسيلة لإحداث فرص عمل عالية الجودة، حيث أن إحدى الاستراتيجيات الرئيسية هي تنفيذ سياسات سوق العمل المستهدفة التي تدعّم تكوين ونمو العناقيد ، فعلى سبيل المثال، نفذت وزارة الموارد البشرية والتوطين في دولة الإمارات العربية المتحدة سياسات لجذب المواهب والاحتفاظ بها في قطاعات العناقيد الرئيسية مثل التمويل والتكنولوجيا (وزارة الموارد البشرية والتوطين الإماراتية، 2021). وتشمل هذه

السياسات عمليات تصاريح عمل مبسطة للعمال ذوي المهارات العالية وحوافز للشركات التي تعطي الأولوية للتوظيف المحلي وتنمية المهارات.

إضافة إلى ذلك هناك استراتيجية أخرى حاسمة تتمثل في تطوير لوائح عمل خاصة بالعناقيد توازن بين حماية العمال والمرونة اللازمة لديناميكية العناقيد، على سبيل المثال، استفادة عنقود صناعة السيارات في المغرب من قوانين العمل التي تسمح بساعات عمل وترتيبات تعاقدية أكثر مرونة، مما يمكّن الشركات من الاستجابة بسرعة لمتطلبات السوق (وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات المغربية، 2020)، حيث ساهمت هذه المرونة في نمو العنقود، ويوظف القطاع الآن أكثر من 180.000 شخص وأصبح محركًا رئيسيًا للصادرات في البلاد.

في المقابل ،فإن وزارات العمل مدعوة للنظر في تنفيذ سياسات تُحفّز التعاون بين الشركات داخل العناقيد نفسها، وقد يشمل ذلك حوافز ضريبية لمشاريع البحث والتطوير المشتركة أو مبادرات التدريب المشتركة، على سبيل المثال قدمت هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين برنامجًا يقدم رسوم عمالة مخفضة للشركات في عنقود الخدمات المالية التي تتعاون في برامج تنمية المواهب. (هيئة تنظيم سوق العمل، البحرين، 2022).

ج- مواءمة سياسات العناقيد مع أهداف التنمية المستدامة :

لابدّ من القول بأنه من الضروري مواءمة سياسات تطوير العناقيد مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبخاصة الهدف رقم 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف 9 (الصناعة والابتكار والبنية التحتية). إنّ وزارات العمل في الدول العربية مدعوة لدمج معايير الاستدامة في برامج دعم العناقيد الخاصة بها ، فعلى سبيل المثال، أدرجت وزارة العمل المصرية أهدافًا لخلق وظائف خضراء في سياساتها للعناقيد الناشئة في مجالي الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة (وزارة العمل المصرية، 2022). إنّ هذا النهج لا يعزز الاستدامة البيئية فقط، بل يضع العمال المصريين أيضًا في موقع تنافسي في الاقتصاد الأخضر العالمي المتنامي.

وبشكل عام فإن وزارات العمل العربية مدعوة إلى :

- التعاون مع الوكالات البيئية لتطوير إرشادات لممارسات التوظيف المستدامة داخل العناقيد، وقد يشمل ذلك تعزيز التقنيات الموفرة للطاقة، إضافة إلى تنفيذ استراتيجيات الحد من النفايات، وتشجيع اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري. وعلى سبيل المثال قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية بالتعاون مع وزارة البيئة والمياه والزراعة بتطوير معايير الاستدامة لعناقيد السياحة البيئية

الناشئة في البلاد (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية، 2021) ، وتتضـــمن هذه المعايير متطلبات لمشـــاركة المجتمع المحلي، والحفاظ على البيئة، وإدارة الموارد المستدامة، مما يضمن مساهمة تطوير العناقيد في أهداف الاستدامة الأوسع.

- ضـمان مسـاهمة تطوير العناقيد في النمو الاقتصـادي الشـامل، وهذا يتضـمن تنفيذ سـياسـات تُعزز التنّوع والشُـمول داخل العناقيد نفسـها، بما في ذلك المبادرات التي تسـعى إلى زيادة مشـاركة النسـاء والشـباب والفئات المهمشـة. فمثلاً قدمت وزارة العمل في الأردن حصـــصًـــا لتوظيف النســـاء في عنقود تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات في الدولة، إلى جانب برامج تدريبية مصـممة خصـيصًـا لتزويد النسـاء بالمهارات اللازمة لوظائف قطاع التكنولوجيا (وزارة العمل الأردنية، 2021).

د- مبادرات تنمية القوى العاملة والتدريب :

إنّ واحدة من أهم الأهداف لتعزيز الدور الاقتصـــادي للعناقيد هو ضـــمان اســـتفادة العمال المحليين من الفرص التي تخلقها العناقيد الاقتصـــادية، وفي هذا الصـــدد فان وزارات العمل مدعوة أيضا لـ:

- إعطاء الأولوية لمبادرات تنمية القوى العاملة والتدريب، إذ يتضمن ذلك تعاونًا وثيقًا مع المؤسسات التعليمية وشركاء الصناعة لتحديد فجوات المهارات وتطوير برامج تدريبية مستهدفة. وفي هذا الصدد أنشأت وزارة العمل في سلطنة عُمان شراكة مهارات عنقود الخدمات اللوجستية، والتي تنسق الجهود لتطوير رأس المال البشري اللازم لمركز الخدمات اللوجستية الناشئ في البلاد في الدقم (وزارة العمل العُمانية، 2021). أدت هذه الشراكة إلى تطوير برامج تدريبية متخصصة في الخدمات اللوجستية في الجامعات المحلية والمؤسسات المهنية، مما يضمن إمدادًا مستمرًا من العمال المهرة للعنقود.
- تعزيز برامج التعلّم مدى الحياة وإعادة التأهيل لمساعدة العمال على التكيف مع الاحتياجات المتطورة لصناعات العناقيد ، وعلى سبيل المثال، أطلقت وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية برنامجًا وطنيًا للمهارات الرقمية يهدف إلى إعداد القوى العاملة للفرص الناشئة في عنقود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتنامي في البلاد (وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية، 2022). ويتضمن هذا البرنامج منصات تعلم عبر الإنترنت، ومعسكرات تدريب على البرمجة، وشراكات مع شركات التكنولوجيا لتوفير التدريب أثناء العمل.

- النظر في تنفيذ سياسات تحفز الشركات داخل العناقيد على الاستثمار في تدريب الموظفين وتطويرهم. وقد يشمل ذلك حوافز ضريبية لنفقات التدريب أو جعل الدعم الحكومي مشروطًا بتحقيق أهداف معينة لتنمية المهارات. وفي الإمارات العربية المتحدة، قدمت وزارة الموارد البشرية والتوطين برنامجًا يقدم رسوم تأشيرات مخفّضة للشركات في قطاعات العناقيد الرئيسية التي تظهر استثمارًا كبيرًا في تدريب الموظفين وتطويرهم (وزارة الموارد البشرية والتوطين الإماراتية، 2021).

4- دور أطراف الإنتاج في النهوض بالعناقيد الاقتصادية العربية

يعد التعاون العربي في المجالات الاقتصادية أحد أبواب تسريع التنمية المستدامة ، وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات العربية ، ومدخل من مداخل المساهمة العربية في التنمية والنمو العالمي، ونظرا أن متطلبات ومتغيرات الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها المرحلة الراهنة تفرض التعاون والتشاور بين أطراف الإنتاج الثلاث (الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال) في وضع آليات ومقترحات نلخصها فيما يلي :-

أ- دور الحكومات:

يمكن أن تقدم الحكومة العديد من أشكال الدعم للتطور العنقودي، فهي قادرة على تسهيل الروابط العنقودية، وتقديم الدعم المالي لمجموعات الأعمال لتنفيذ أنشطة وأصول مشتركة.

- ضرورة مواصلة الحكومات السعي نحو تخطي التأثيرات السلبية على عجلة النمو من خلال تحديد أولويات العمل للنهوض بالاقتصاد بما ينعكس على تحسين مستوى الإنتاجية.
- تهيئة البيئة المواتية لمواكبة الحركة التنموية في المجالات الاستثمارية والصناعية والتجارية وبخاصة العناقيد الاقتصادية.
- تشجيع المبادرات الهادفة إلى الإلمام بالتكنولوجيا التي تستهدف تعزيز قدرة العمال على مواجهة الصعوبات والتطورات الطارئة في بيئة الأعمال .
- وضع التشريعات والقوانين الناظمة وتنفيذ برامج ومشاريع استثمارية في مجال العناقيد وتنظيم الخدمات بشكل فعّال ووضع سياسات هادفة لزيادة مستوى العلاقات والتعلّم العنقودي وادخال المستوى الصحيح من النطاق العنقودي في التعليم العالي.
- تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص حول طبيعة التحديات والصعوبات التي تحول دون تطور قطاع العناقيد الاقتصادية بوجه عام .

- إطلاق حوار وطني ومحلي بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بهدف وضع تصور مطوّر ومحفّز للقطاع الخاص للانخراط في الأنشطة الاقتصادية.
- دعم انشاء الكيانات الداعمة لخدمات النقل والتجميع ومن ثم شركات التعليب والتصنيع وشركات التوزيع المحلي والتصدير وغيرها.
- انشاء كيانات حكومية أو مختلطة للإرشاد الزراعي والصناعي وتوفير مدخلات الإنتاج والبحث والتطوير بفضـــل توطيد الربط مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية ودفعها لتطوير برامج عملية يستفيد منها القطاع في التخصّصات ذات الصلة.

التعاون الحكومي بين قطاع الصناعة والمؤسسات التعليمية:

لابدّ هنا من الإشـــارة إلى أن التطوير الفعال للعناقيد يحتاج إلى تعاون قوي بين مختلف أصحاب المصلحة، وهذا يتطلب من وزارات العمل في الدول العربية أن تضع نفسها كميسرة رئيسية لهذا التعاون، خاصّة في المجالات المتعلقة بتنمية رأس المال البشري. إنّ أحد الأساليب المهمة لدعم هذا التعاون هو إنشـــاء شـــراكات تتعلق بالمهارات وخاصـــة بالعناقيد، حيث يمكن التعاون والتنسيق بين قادة الصناعة والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات الصلة لمعالجة تحديات القوى العاملة بشكل جماعي.

ب- دور أصحاب الأعمال:

إن التباين في أداء أصحاب الأعمال وانعكاساته على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب حجم المعلومات التي يتلقوها ، تجعل معرفتهم متباينة ، الأمر الذي يزيد من الحاجة الى التعاون والتكامل فيما بينهم وذلك كما يلي :

- تطوير المنتجات الجديدة، والفرص البحثية، والبنية التحتية، والتدريب، والتعليم المطلوب.
- خلق مزيد من المزايا التنافسية وفتح فرص تصديرية وأسواق جديدة.
- إعطاء فرصة للتوسّعات المستقبلية للصناعة.
- دعم وتوفير الموارد اللازمة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الراغبة في تنمية صادراتها ومساعدتها في التكيّف والتغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجهها .
- تطوير وتنمية المهارات الفنية للعمال بالتدريب والتعليم والربط بالجامعات والمراكز البحثية

ج- دور العمال:

- المشاركة في صنع السياسات الحكوميـــة ومراقبة مدى احترام الحقوق الأساسية في العمل .
- توفير برامج تدريبية لبناء القدرات للكوادر العاملة، للتغلب على الصـــعوبات التي تواجهها والمتعلقة بالتطور التكنولوجي بشكل خاص.
- المشـــاركة في وضـــع الخطط والبرامج اللازمة لتطوير العناقيد الاقتصـــادية مما يساهم في تعزيز مسار التنمية الاقتصادية في البلدان العربية .
- التفاوض الجيد والســعي لتعزيز شــروط الحوار الاجتماعي المرتبط بالســياســات الاقتصادية المتبعة.

الخـــاتـــمـــة

يُمثّل تطوير وتعزيز العناقيد الاقتصـــادية في الدول العربية فُرصـــة كبيرة لتعزيز التنمية الاقتصـادية المسـتدامة في المنطقة، حيث اسـتعرض هذا البند التأثيرات متعددة الأوجه للعناقيد في مختلف جوانب النمو الاقتصـادي والابتكار والاسـتدامة ، وأظهرت عدداً من الجوانب التي تم تحليلها بأن استراتيجيات العناقيد المُصـمّمة جيدًا والمنفذة بفعالية يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في معالجة العديد من التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول العربية.

أظهرت العناقيد الاقتصـادية وبشكل جلي إمكانية دفع جهود التنويع الاقتصـادي، خاصـة في تلك الاقتصـادات المُعتمدة على الموارد الطبيعية كاقتصـادات دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تعزيز نمو القطـاعـات كثيفـة المعرفـة مثـل التمويـل والتكنولوجيـا والطـاقـة المتجـددة، إذ تُســاعد العناقيد الاقتصـــادية في تقليل الاعتماد على عائدات الهيدروكربونات و بالتالي الانتقال الى نماذج اقتصادية أكثر مرونة وتنوعًا واستدامة.

علاوة على ذلك، أظهرت العناقيد فوائد كبيرة من حيث خلق فرص العمل وتنمية المهارات، ففي الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة وبخاصـة بين فئات الشـباب، سـاهمت العناقيد القطاعية في احداث آلاف الوظائف عالية الجودة وحفّزت تطوير برامج تدريبية متخصـــصـــة. وتعد بعض الصـــناعية في الدول العربية أمثلة بارزة على كيفية قدرة العناقيد على مواءمة احتياجات الصناعة مع تنمية القوى العاملة، ومعالجة مشكلة عدم تطابق المهارات المستمرة في العديد من أسواق العمل العربية.

لا يغفل علينا أيضـاً التأثيرات المهمة للعناقيد الاقتصـادية على الابتكار والتقدم التكنولوجي في العالم العربي، وذلك من خلال تســهيل انتشـــار المعرفة، وتعزيز التعاون بين الصـــناعة والأوساط الأكاديمية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أصبحت العناقيد مراكز للابتكار في المنطقة وخاصـــة التعليمية والبحثية منها التي تمثل نموذجًا لقدرتها على دفع التقدم التكنولوجي وتعزيز ثقافة الابتكار.

ومع كل ذلك، فإن تطوير العناقيد الاقتصادية في الدول العربية لا يخلو من التحديات الجمّة، إذ لاتزال هناك قضايا مثل الاعتماد المفرط على الدعم الحكومي، والإدماج المحدود للمؤسسات الصـغيرة والمتوسـطة المحلية، والحاجة إلى روابط أقوى بين الصـناعة والأوسـاط الأكاديمية ، وهنا يمكن القول بأنّ معالجة هذه التحديات سـيكون أمرًا غاية في الأهمية لضـمان الاسـتدامة والفعالية على المدى الطويل لمبادرات العناقيد في المنطقة.

وفيما يتعلّق بسياسات سوق العمل ودورها في تعزيز عمل العناقيد ، فقد أظهر التحليل في هذا البند بأن وزارات العمل في الدول العربية يمكن أن تلعب دورًا حيويًا ومُهمّاً في تعزيز مراحل التطوّر ودورة حياة العناقيد الاقتصادية، ومواءمة سياسات العناقيد مع أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز تنمية القوى العاملة، وتسهيل التعاون بين أصحاب المصلحة ، إذ تُظهر المبادرات التي اتخذتها وزارات العمل في بعض الدول العربية اعترافًا متزايدًا بأهمية السياسات المصمّمة خصيصًا لدعم نمو العناقيد وتعظيم تأثيرها على التنمية المستدامة.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن التطوير والتحسين المستمرين لاستراتيجيات العناقيد في الدول العربية يحملان وعودًا كبيرة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث مع سعي هذه الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والتعامل مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة، يمكن أن تكون العناقيد الاقتصادية أدوات قوية لدفع الابتكار وإحداث فرص عمل ذات جودة وتعزيز القدرة التنافسية العالمية.

يمكن القول بأنه وبالرغم من أنّ العناقيد الاقتصادية قد أظهرت بالفعل آثارًا إيجابية كبيرة على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية، لا يزال هناك إمكانات كبيرة لتحقيق المزيد من التأثير، إذ يمكن أن يتم ذلك خلال تحسين استراتيجيات العناقيد، ومعالجة القيود الحالية، واغتنام الفرص الناشئة، كما ويمكن للدول العربية تسخير القوة الكاملة للعناقيد الاقتصادية لدفع النمو الاقتصادي المستدام والشامل، فنجاح هذه الجهود يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل المستقبل الاقتصادي للعالم العربي ومكانته في الاقتصاد العالمي.

التوصيات

دعوة الدول العربية للتوجه نحو سياسات العناقيد الاقتصادية وذلك من خلال :

1. توفير المعلومات الضرورية لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لاتخاذ القرارات السليمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
2. تحسين البنية التحتية واستغلال مصادر الطاقة المختلفة لتسهيل عمل العناقيد الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
3. رفع القيود عن المواد الخام في الصناعات المختلفة لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتنمية صادراتها والمنافسة في الأسواق العالمية .
4. توفير الدعم اللازم والحوافز المشجعة للمشروعات الريادية للشركات الناشئة والتي تدعم فكرة العناقيد الاقتصادية مع توفير التمويل اللازم لها وبتكلفة ميسّرة.
5. تبنّي سياسات لتطوير العناقيد الصناعية اليوم كطريقة حديثة وفعّالة لتسريع النمو الشامل والمستدام من خلال العمل على تعزيز الروابط بين الشركات العاملة في نشاط اقتصادي سلعي أو خدمي معين بهدف تعزيز التنافسية الجماعية وتحويل العنقود من حالته غير النشطة الى حالته النشطة ،وتتعزز فيه الروابط بين المصنّعين ومقدّمي الخدمات المختلفة من نقل وشحن، وتسويق، وتمويل، وخدمات استشارية، وغيرها. في هذا الإطار.
6. العمل على إرساء سياسات عربية شاملة لتطوير العناقيد الصناعية في الدول العربية لمواجهة التحديات التنموية التي تواجهها لا سيما في مجالات التنويع الاقتصادي والتنافسية الكليّة للاقتصاد وتنويع الصادرات وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
7. إعداد دراسات مقارنة معيارية مع دول متميزة في إنشاء ودعم العناقيد الصناعية والإستفادة من تجارب هذه الدول.
8. انشاء شبكة معلومات عربية حول العناقيد الصناعية في الدول العربية وقاعدة بيانات إحصائية بهدف نقل المعرفة وتبادل المعلومات والترويج لمشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة في مبادرات العناقيد.
9. تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحقيق الابتكار والتطور في العناقيد الاقتصادية لتحسين العمليات وتعزيز الإنتاجية.
10. التوجّه نحو الاقتصاد الدائري لتحقيق الاستدامة ويشمل ذلك إعادة التدوير واستخدام المواد المتجددة وتحسين كفاءة الاستخدام للمواد والطاقة والحد من التلوث البيئي.

11. دعم الابتكار والبحث العلمي لمساعدة الشركات على تطوير منتجاتها وتحسينها وتعزيز التنافسية

12. تعزيز التعاون الإقليمي من خلال تبادل المعرفة والخبرات لتطوير الاستراتيجيات والخطط التي تدعم العناقيد الاقتصادية.

13. دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة الى:

- تعزيز الحوار الثلاثي للتشاور في وضع خطط لاعتماد سياسات العناقيد وانعكاساتها على المؤسسة وشروط العمل.
- تعزيز التعاون والشراكة فيما بينهم لمساعدة الشركات الريادية الناشئة على اتخاذ القرارات السليمة لتحقيق النهضة الشاملة.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

- البنك المركزي المصري. (2021). التقرير السنوي . https://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/AnnualReport.aspx
- البنك الدولي (2023). تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) تقرير الأمين العام السنوي 2022.
- منظمة العمل الدولية - تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية – نوفمبر 2023.
- صندوق النقد العربي (2023). التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
- الوكالة المغربية للطاقة المستدامة. (2021). مجمع نور ورزازات للطاقة الشمسية . http://www.masen.ma/ar/projects
- هيئة تنظيم سوق العمل، البحرين. (2022). برامج دعم التوظيفhttp://lmra.bh/portal/ar/home .
- هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (2022). تقرير الأداء السنوي.
- مصدر. (2022). عن مدينة مصدر https://masdarcity.ae/ar/about-us .
- المعهد العربي للتخطيط العدد 156 تطوير العناقيد الاقتصادية أ.د وليد عبد مولاه 2022 .
- مصرف البحرين المركزي. (2021). تقرير الاستقرار المالي . https://www.cbb.gov.bh/publications/
- وزارة الصناعة والتجارة المغربية. (2022). صناعة الطيران في المغرب
- وزارة الصناعة والتجارة المغربية (2022). التقرير السنوي لقطاع صناعة السيارات. http://www.mcinet.gov.ma/ar/content/aeronautics
- وزارة العمل الأردنية. (2021). الاستراتيجية الوطنية للتشغيلhttp://www.mol.gov.jo .
- وزارة العمل العُمانية. (2021). خطة التنمية الخمسية العاشرةhttps://www.mol.gov.om .
- وزارة القوى العاملة المصرية. (2022). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 . http://www.manpower.gov.eg
- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية. (2021). مبادرات التنمية المستدامة . https://hrsd.gov.sa/
- وزارة الموارد البشرية والتوطين الإماراتية. (2021). استراتيجية سوق العمل . https://www.mohre.gov.ae
- وزارة التكوين المهني والتشغيل التونسية. (2022). البرنامج الوطني للمهارات الرقمية . http://www.emploi.gov.tn
- وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية القطرية. (2022). استراتيجية سوق العمل . https://www.adlsa.gov.qa
- **منظمة العمل الدولية ،تقرير التشغيل والآفاق الاجتماعية في الدول العربية 2024.**

2. المراجع باللغة الانجليزية

- Central Bank of Bahrain. (2021). Financial Stability Report. https://www.cbb.gov.bh/publications/
- Cooke, P. (2016). The virtues of variety in regional innovation systems and entrepreneurial ecosystems. Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, 2(3), 13.
- Darrag, M., El Ebrashi, R., Aldibiki, A., & Tosson, S. (2023). The Automotive Industry Cluster in Egypt: Cases of German Automotive Companies. In Industry Clusters and Innovation in the Arab World (pp. 25-56). Emerald Publishing Limited. doi:10.1108/978-1-80262-871-520231003
- Delgado, M., Porter, M. E., & Stern, S. (2014). Clusters, convergence, and economic performance. Research Policy, 43(10), 1785-1799.
- Dubai Internet City. (2021). About Dubai Internet City. https://www.dubaiinternetcity.com/about-us
- Dubai Multi Commodities Centre (DMCC). (2022). About DMCC. https://www.dmcc.ae/about-dmcc
- Duqm Special Economic Zone Authority. (2022). Duqm Special Economic Zone. https://duqm.gov.om/
- Egyptian Ministry of Manpower. (2022). Sustainable Development Strategy: Egypt Vision 2030. http://www.manpower.gov.eg
- El Ebrashi, R., Hattab, H., Hassan, R. S., & Bouchra, N. H. (Eds.). (2023). Industry clusters and innovation in the Arab World: Challenges and opportunities. Emerald Publishing Limited. https://doi.org/10.1108/9781802628715
- El Fadili, S., & Leeuw, P. (2020). The Moroccan Automotive Sector: A Growing Competitive Export Industry. International Journal of Production Research, 58(2), 406-419.
- Ewers, M. C., & Malecki, E. J. (2020). Economic Geography of the Arab Gulf States. In The Economy of Dubai (pp. 13-34). Oxford University Press.
- Hertog, S. (2019). Challenges to the Saudi distributional state in the age of austerity. Middle East Institute. https://www.mei.edu/publications/challenges-saudi-distributional-state-age-austerity
- Jordan Ministry of Labor. (2021). National Employment Strategy. http://www.mol.gov.jo

- Ketels, C. (2017). Cluster Mapping as a Tool for Development. Institute for Strategy and Competitiveness, Harvard Business School.
- Krugman, P. (1991). Increasing returns and economic geography. Journal of Political Economy, 99(3), 483-499.
- Labor Market Regulatory Authority, Bahrain. (2022). Employment Support Programs. http://lmra.bh/portal/en/home
- Moroccan Agency for Sustainable Energy. (2021). Noor Ouarzazate Solar Complex. http://www.masen.ma/en/projects
- Moroccan Ministry of Industry and Trade. (2022). Aerospace industry in Morocco. http://www.mcinet.gov.ma/en/content/aeronautics
- Oman Ministry of Labour. (2021). Tenth Five-Year Development Plan. https://www.mol.gov.om
- Porter, M. E. (1998). Clusters and the new economics of competition. Harvard Business Review, 76(6), 77-90.
- Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. Journal of Political Economy, 98(5, Part 2), S71-S102.
- Qatar Foundation. (2022). Education City. https://www.qf.org.qa/education/education-city
- Qatar Ministry of Administrative Development, Labour and Social Affairs. (2022). Labor Market Strategy. https://www.adlsa.gov.qa
- Saudi Ministry of Human Resources and Social Development. (2021). Sustainable Development Initiatives. https://hrsd.gov.sa/
- Tunisian Ministry of Vocational Training and Employment. (2022). National Digital Skills Program. http://www.emploi.gov.tn
- UAE Ministry of Human Resources and Emiratisation. (2021). Labor Market Strategy. https://www.mohre.gov.ae
- ILO . (2021). *Annual International Migration and Forced Displacement Trends and Policies Report to the G20* [International Migration Report].